CD/PV.139
21 July 1981
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة التاسعة والثلاثين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ٢١ تموز/يوليه ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد أ. فنكاتسواران (الهند)

GE.81-63649

الحاضـــرون في الجلســـة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليـــــان
	السيد ف • م • غانجا
	السيد م • م ايبوليتوف
	السيد ف • ف • برياخين
	السيدة ل • ف • غراشيكوفا
اثيوبيا	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ك• كراسالس
استراليا	السيد ر• ستيل
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد غ• بفايفر
	السيد ن • كلينغز
	السيد هـ • مولر
اندونيسيا	السيد م • صديق
	السيد هاريو متارام
	السيد ف • قاسم
	السيد آشديا ك
ايران	السيد ج • زاهرنيا
ايطاليا	السيد أ• تشيارابيكو
	السيد ب • كابراس
	السيد م • بارنجي
	السيد أ• دى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
	السيد ت • ألطاف
البرازيل	السيد س • أ• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد أ• أونكلينكس
	السيد ج • م موارفاليس

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلغاريا	الدكتور ب • فوتوف
	السيد أ• سوتيروف
	السيد ك • براموف
	السيد ر• ديانوف
	السيد ب • بوبتشيف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد نغوى وين
	السيد ثان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سياووفيتش
بيرو	السيد ف • فالديفييسو
	السيد أ• دى سوتو
	السيد أ• ثورنبرى
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكيش
	السيد ج • فرانيك
الجزائر	السيد م • معاطي
	السيد أ• بن يامنه
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد ج • هيردر
	السيد هـ• ثيبليك
	السيد م •كاولفوس
	السيد هـ • هوب
رومانيا	السيد ت • مليسكانو
	السيد م • بيشير
زائير	السيد ب • أ• نزنغيا
سرى لانكا	
السويد	السيد س • ليدفارد
	السيد هـ• برغلوند

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد (تابع)	السيد ج • لوندين
	السيد س • ايكولم
الصين	السيد يو منغيا
	السيد لي شانغ
	السيد سابين وانغ
	السيد بان • يوشنغ
فرنسا	السيد ف • دى لا غورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد ر• رودريغس ناغارو
كندا	السيد د • س ماكفيل
	السيد ج • ر• سكينر
كوبا	
كينيا	
مصر	السيد عبد الرؤوف الريدى
	السيد أ• آ• حسن
	السيد م • ن • فهمي
	الآنسة و• بسيم
المغرب	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ• غارثيا روبليس
	السيد ز• فونزاليس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د •م• سامرهيس
	السيد ج • ى • لينك
	السيدة ك • أ• بوتس
منغوليا	السيد د • اردمبيلغ
	السيد س • و • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

نيجيريا	السيد م • ب • بريما
	السيد و • و • أكينسانيا
	السيد ت • أفويي — ايرونزى
الهنـد	السيد أ• ب • فينكاتسواران
	السيد س• ساران
هنغاريـا	السيد إ • كوميفش
	السيد أ• لاكاتوش
هولندا	السيد هـ • فافنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد تشالز فلاورى
	السيد ف • ب • ديسيمون
	السيد ج • أ• ميسكل
	السيد ر• سكوت
	السيد و• هيكرول
	الرائد ج • اى • تونتون
	الآنسة ك • كريتنبرغر
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م • تاكاهاشي
	السيد ك • تاناكا
	السيد ك• شيمادا
يوغوسلافيا	السيد م • فرونتش
	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : تبدأ اللجنة اليوم نظرها في البند ٦ من جدول أعمالها ، وعنوانه " برنامج شامل لنزع السلاح " • وكالعادة ، للأعضاء الذين يودون الادلاء ببيانات عن أى موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة الحرية في أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي •

السيد فوتوف (بلغاريا) : يا سيادة الرئيس ، قبل ان نأتي الى الموضوع الرئيسي الذى سأبدى بشأنه اليوم بعض الملاحظات ، بوصفي رئيس الوفد البلغارى ، أود أن أقدم بيانا موجزا بوصفي منسق مجموعة البلدان الاشتراكية في شهر تموز/يوليه • وأود أن أثير المسألة التي أثرتها في جلستنا الأخيرة فيما يتصل بالوثيقة CD/194• وهذه الوثيقة تتضمن بيانا لمجموعة البلدان الاشتراكية عن مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية ، كما تبرز الأهمية الخاصة التي تعلقها مجموعتنا على هذه المشكلة ، وتمسكها بفكرة القيام ، في أقرب وقت ممكن ، باعداد معاهدة حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية يرمي الى وقف تجريب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات ولجميع الأزمنة • ولقد دأبت البلدان الاشتراكية بصورة نشطة ومستمرة على المناداة باسناد دور فعال الى اللجنة في الجهود الرامية الى حل مشكلة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية وبانشاء فريق عامل مخصص لهذا البند شريطة أن تمارس فيه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية دورا فعالا • كما تشير الوثيقة الى ان البلدان الاشتراكية كانت دائما ومازالت تنسب أهمية خاصة الى المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وهي تناشد المشتركين في هذه المفاوضات أن يعملوا من أجل استئنافها في وقت مبكر واختتامها بنجاح • وكما أشير في البيان ، نؤيد فكرة قيام المشتركين في المفاوضات الثلاثية بتقديم اجابات مشتركة على الأسئلة التي طرحتها مجموعة الـ ٢١ في وثيقتها CD/181 .

وفي الوقت نفسه ، تتوقع البلدان الاشتراكية من الدولتين الأخريين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لا تشتركان في المفاوضات الثلاثية أن تعرضا بصورة أكثر تحديدا موقفهما من انشاء فريق عامل مخصص لهذا البند وان تبينا استعدادهما للاشتراك في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة المقبلة وللاضطلاع بالالتزامات ذات الصلة بموجب هذه المعاهدة •

ان مجموعة البلدان الاشتراكية تنتظر ردودا على هذه الأسئلة وتعلق أهمية كبيرة عليها ، ومن ثم فاننا نسأل ممثلي الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية أن يقدما أجوبة محددة بشأن موقفهما ونواياهما فيما يتعلق بحظر التجارب النووية •

واسمحوا لي الآن ، وبروح الجو العملي الذى ساد في اللجنة خلال شهر تموز/يوليه ، أن أنتقل الى بياني عن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، موضوع مناقشة هذا الأسبوع •

لقد لاحظت يا سيادة الرئيس ، وأنا أعد بياني ، ان قضية الحظر الشامل لنزع السلاح ، في المرحلة الحالية من أعمال لجنة نزع السلاح ، تطرح أمامنا عددا من المتطلبات الملحة كما توفر أساسا صالحا للتفكير وفق بعض الاتجاهات العملية • فأولا ، هذا البند من جدول الأعمال هو الوحيد المقيد بفترة محددة • وذلك يزيد من شأن ومسؤولية الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وثانيا ، ان مدى وفاء الفريق العامل بولايته ، أى اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، سيشكل اختبارا لفعالية لجنة نزع السلاح بوجه عام — وهي مشكلة أبرزت مجموعة من الوفود مؤخرا ، وأولها وفد الاتحاد السوفياتي ، مدى أهميتها الراهنة وصحتها • وثالثا ، لقد بات من المستلزم ، بصورة مطردة ، ايلاء الاهتمام اللازم للمسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق اللجنة بوصفها العنصر

الأساسي في فريق صياغة أول نص كامل غير منقوص لبرنامج شامل لنزع السلاح • وبغض النظر عن ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، من حيث طبيعته ذاتها ، لن يكون له ذلك الطابع الملزم الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من المعاهدات التي هي قيد الاعداد الآن والتي تحظر الأسلحة الاشعاعية أو الكيميائية مثلا ، فان البرنامج الشامل لنزع السلاح يفوق في أهميته السياسية عددا من البنود الأخرى في أعمال هذه اللجنة •

ان موقف جمهورية بلغاريا الشعبية بشأن بعض " المعالم الرئيسية للبرنامج الشامل المقبل لنزع السلاح " قد سبق أن عرض في بيان الوفد البلغاري بتاريخ ١٢ آذار/مارس (CD/PV.114) • واليوم أود أن استرعي نظر زملائي الموقرين في اللجنة الى بعض الاعتبارات التي تتسم بطابع أكثر موضوعية •

فديباجة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بوصفها مقدمة لوثيقة دولية ذات مفعول طويل الأجل ، ينبغي أن تعكس أهم الأفكار الأساسية التي سوف تسترشد بها الدول في عملية نزع السلاح • فمن الضروري ان تدرج في الديباجة الفكرة القائلة بأن مواصلة سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، يشكل خطرا متعاظما لا يقتصر أثره على السلم والأمن بل يتعداه الى بقاء البشرية ذاته • ولتصعيد سباق التسلح أثر سلبي على برامج التنمية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ومنصف وعلى حل مشاكل عالمية أخرى ذات أهمية عظمى • ومن المهم ان نعتمد في الديباجة فكرة الترابط بين نزع السلاح والانفراج وفكرة الضرورة الموضوعية لأن يكمل كل من هاتين العمليتين العملية الأخرى •

أما بشأن البند ٢ من البرنامج الشامل لنزع السلاح " الأهداف " فانه مازال هناك الكثير مما ينبغي فعله بغية الوصول الى نص مقبول بوجه عام •

ويؤيد الوفد البلغاري الوثيقة التي قدمها وفد تشيكوسلوفاكيا في هذا الموضوع • وتضم الوثيقة المذكورة الاضافة التي اقترحها الوفد البلغاري (CD/CPD/WP.35) والتي تتضمن الفكرة القائلة بأن جميع المفاوضات في ميدان نزع السلاح ، التي بدئ بها في السنوات الأخيرة في مختلف المحافل وعلى أساس ثنائي والتي أوقفت أو أرجئت في الوقت الحاضر ، ينبغي أن تستأنف وتواصل ، كما ينبغي أن تتخذ المبادرات للبدء في مفاوضات جديدة لنزع السلاح ترمي الى زيادة تعزيز الانفراج وتقوية السلم والأمن العالميين والى تحقيق تدابير فعالة لنزع السلاح • ولم يعرب أحد في الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح عن خلاف مبدئي فيما يتعلق بالوثيقة WP.35 • وقد قدمت تحفظات لا تتعدى موضع الوثيقة الفعلي في البرنامج الشامل لنزع السلاح • والمكان الصحيح للاقتراح البلغاري خاضع بالطبع لمزيد من المناقشات في الفريق العامل ، غير ان وفدي يعتقد اعتقادا جازما أن هذا النص ينبغي أن يجد له مكانا في أحد الفروع الأربعة الأولى من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وذلك لأن استئناف مفاوضات نزع السلاح المعلقة وبدء المفاوضات الجديدة يشكلان شرطا لابد منه لتنفيذ برنامج شامل وطويل الأجل شأن البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ويشكل تنسيق النصوص في الفرع ٣ ، " المبادئ "، مهمة بالغة الأهمية • فايجاد أدق الصيغ وأكثرها تلبية للغرض في هذا الفرع انما يحدد مسبقا ، الى حد بعيد ، امكانية تطبيق التدابير المتفق عليها في البرنامج الشامل لنزع السلاح •

وكما سبق أن أشرنا ، يوفر ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أساسا منهجيا واسعا لتحديد مبادئ البرنامج الشامل المقبل لنزع السلاح • وفي هذه المرحلة ، لا يستهدف وفد بلغاريا رسم صورة تفصيلية للشكل الذي ينبغي أن يظهر به الفرع ٣ ، كما انه لا يحاول ترتيب المبادئ وفقا لأهميتها ، غير اننا نرى ان ثمة ثلاثة مبادئ تستحق اهتماما خاصا ، وهي : (أ) مبدأ الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف في الاتفاق ؛ و (ب) المبدأ القائل بأن جميع المشتركين في مفاوضات نزع السلاح ينبغي أن لا يستهدفوا الحصول على تفوق عسكري ؛ و (ج) ينبغي أن تتخذ جميع الاجراءات الممكنة اعتماد وتطوير مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية • ونعتقد أن مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ينبغي ان يجد له تعبيرا أكثر تحديدا لدى الموافقة على تدابير نزع السلاح وخاصة فيما يتعلق بفقرات الفرع ٥ المتعلقة بنزع السلاح النووي •

وفيما يتعلق بالفرع ٤ من البرنامج الشامل لنزع السلاح " الأولويات " ، يؤيد وفدي موقف عدد من الوفود الأخرى الذي مفاده ان الجزء المتصل بالموضوع من الوثيقة الختامية يوفر أساسا مرضيا للوصول الى اتفاق على الصيغة النهائية لهذا البند •

ولا شك ان صياغة الفرع ٥ من البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وهو " التدابير " ، سيتطلب القدر الأعظم من الجهود • ولقد أصاب الرئيس الموقر للفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، سعادة السفير غارسيا روبليس ، كبد الصواب اذ ركز نشاط الفريق على فرع "التدابير" الذي هو في الواقع محور البرنامج الشامل لنزع السلاح • ويسعى وفدي ، في المناقشات الخاصة بهذه المشكلة ، الى الاسهام بصورة بناءة في تقدم أعمالنا المشتركة ، آخذا في الاعتبار مواقف وفود المجموعات الرئيسية الثلاث الممثلة في اللجنة •

ان التدابير التي تدرج في أي برنامج شامل لنزع السلاح ينبغي أن تحفز وان توجه عملية نزع السلاح ، وفي رأيي ان اللغة الفعلية التي ستستخدم في صياغة التدابير ينبغي ان تكون متوازنة ومختصرة • ويمكن للمشروع ، فيما يتعلق بتدابير مستقلة ، ان يسمح بايراد ايضاحات أو شروحات أكثر تفصيلا ، على ان يقتصر ذلك على الحالات التي تشكل فيها هذه الايضاحات بطبيعتها جزءا لا يتجزأ من تلك التدابير بحيث ان التدبير يفقد بدونها معناه • وتفضل بعض الوفود أن يقدم جوهر هذه التدابير المستقلة بصورة تفصيلية أو ان يوضح ما عصي فهمه ، حسب الحالة • وفي رأي وفدي ان هذا النهج سيغير طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي ينبغي ان يشكل وثيقة اطارية متسقة " تضم جميع التدابير المستصوبة " ، لا مجموعة من التعليمات• يضاف الى ذلك انه بينما سيصاغ البرنامج الشامل لنزع السلاح على انه وثيقة موحدة شاملة عن نزع السلاح ، فان تنفيذه لن يكون آليا بل بالأحرى نتيجة مفاوضات ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف ، أي انه سيكون من الضروري في كل حالة بمفردها — في تنفيذ تدبير من التدابير الواردة في البرنامج الشامل لنزع السلاح — تخصيص فترة زمنية معينة الى جانب تنسيق الميادين والقضايا التي ينبغي أن تلتقي فيها الارادة السياسية لدولتين أو أكثر •

أما الفرع ٦ "مراحل التنفيذ " فانه ذو صلة وثيقة بالفرع ٥ " التدابير " • وموقف وفدي من هاتين القضيتين قد أوضح منذ زمن بعيد • فنحن نؤيد وضع أطر زمنية أولية لتنفيذ كل من الاتفاقات ، واستكمال تحديد الشروط وفقا لنطاق وطبيعة التدابير التي ننجح في الاتفاق عليها •

وبالاشارة الى الفرع الأخير من البرنامج الشامل لنزع السلاح " الأجهزة والاجراءات " ، يرى وفدى انه ينبغي للدول أن تستخدم جميع الأقنية المتاحة للمفاوضات الخاصة بكل منها ، وأن تناقش تدابير نزع السلاح في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى على حد سواء • وفي هذا الشأن ، قدمت البلدان الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، قدوة حسنة بمبادراتها واقتراحاتها ، وستستمر في ذلك السبيل • وفي رأينا انه ينبغي أن تعقد المشاورات فيما بين الدول على جميع المستويات ، ولا سيما المستويات العليا التي تكون فيها الاجتماعات والمشاورات مثمرة بوجه خاص • ويشارك وفدى وجهات النظر التي تذهب الى ان الأمم المتحدة تضطلع بالمسؤولية الأولى عن تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح والى أهمية دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

ولا شك ان عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح سيكون ذا أثر فريد في حل مشكلة نزع السلاح • واسمحوا لي وأنا أعالج بند " الأجهزة والاجراءات " ، ان أعرب مرة أخرى عن تقديري وعن تأييدي الكامل للاقتراحات الموضوعية والهادفة بشأن تعزيز فعالية اللجنة ، التي قدمها الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ، سعادة السفير اسرائيليان ، ولا شك ان جعل هذه الاقتراحات أساسا لاتخاذ قرار في هذه المسألة سيفتح أمام اللجنة آفاقا جديدة ، وخاصة في الجانب المتعلق بانشاء أفضل أجهزة واجراءات لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ان وفدى يرى من المناسب ان يشير كذلك الى بعض المسائل المتصلة بتنظيم أعمال الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وفي رأى فريقي أن أنشطة هذا الفريق العامل تتميز بالفعالية والاكتمال اللذين تحرزهما الكفاءة التي تتميز بها رئاسة سعادة السفير فارسيا روبليس • ولا يخالجنا أى شك في ان الفريق العامل سيتوصل ، ما لم تعترض سبيله أعمال تعويقية من جانب وفد من الوفود ، الى الوفاء بمهامه ولايته والى وضع نص لبرنامج شامل لنزع السلاح في نيسان /ابريل ١٩٨٢ على أبعد تقدير ، يقدم بعد ان تعتمده اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ويقترح وفدى تحقيقا لهذه الغاية ، بغض النظر عما يطبقه الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح من أسلوب يتميز بالنشاط في أعماله ، ان تتخذ اللجنة مع ذلك قرارا في نهاية هذا الشهر بالاحتفاظ بمدة احتياطية لا تقل عن أربعة أسابيع اضافية يستخدمها رئيس الفريق العامل على النحو الذى يراه مناسبا وبالتشاور مع منسقي الأفرقة الثلاثة وفي وقت يناسب الجميع • ان اتخاذ هذا القرار سيخلق الظروف الكفيلة بانجاز الفريق العامل أعماله بصورة طبيعية اذا ما برزت الحاجة الى ذلك •

وختاما ، أود أن أعرب عن رأى مفاده ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فيما عدا كونه اطارا وأساسا لمفاوضات نزع السلاح ، سيشكل من بعض الجوانب مرآة للعلاقات الدولية المعاصرة في كامل تنوعها وتعقيدها • وذلك ما يدعو وفدى الى الاعتقاد بأن الأمر يستلزم منا نحن ، واضعي البرنامج الشامل لنزع السلاح ، حنكة سياسية وواقعية حقيقيتين ، بحيث يمكن " لمرآتنا " أن تعكس ، قبل كل شيء ، أهم الاتجاهات في الشؤون الدولية وأبقاها وأطولها أجلا في الوقت نفسه • ذلك ان من شأن هذا المنهج ان يقيم أعمال الفريق العامل على أساس أكثر واقعية وفعالية أيضا وان يكفل له النجاح في تنفيذ مهامه ولايته •

وان وفد جمهورية بلغاريا الشعبية ليبدى استعداده للاسهام في هذا الشأن بكل طريقة مناسبة • فاعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح ليس بالنسبة لنا مجرد مهمة تجرى في اطار

اشتراكنا في لجنة نزع السلاح ليس بالنسبة لنا مجرد مهمة تجرى في اطار اشتراكنا في لجنة نزع السلاح بل هي نشاط يقع بكامله في نطاق الاتجاه الاستراتيجي السائد في سياستنا الخارجية • وقد أعرب عن هذه الفكرة بأفصح عبارة رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، السيد تودور زيفكوف ، الذى قال في اجتماع الحوار الدولي بشأن الانفراج الذى عقد في صوفيا في شهر أيار/مايو من هذه السنة ، ما يلي :

" ان استراتيجية الاشتراكية الحقة ترمي الى صيانة وتعزيز الانفراج ، والى التعايش السلمي مع الدول الرأسمالية ، والى وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وذلك في ظل ظروف التكافؤ العسكرى والأمن المتساوى للشرق والغرب ، والى حوار مفتوح وصادق حول جميع القضايا مثار النقاش في العلاقات الدولية " •

السيد فالديفيسيو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : سيادة الرئيس ، بما ان هذا هو البيان الأول الذى أدلي به في جلسة رسمية من جلسات لجنة نزع السلاح ، فاني أود أن أعرب عن تقديرى لما أنجزته اللجنة من عمل منتج في ظل توجيهكم خلال شهر تموز/يوليه • وان سياسة الهند المسالمة وغير المنحازة ما انفكت تجد لها تأكيدا مستمرا في البيانات التي يدلي بها وفدها في اللجنة ، الأمر الذى يشكل مصدر ارتياح خاص لدى البلدان التي اعتمدت نفس الموقف ، ومنها بلدى • كما أود أن أشكر سلفكم الموقر سعادة سفير بلغاريا ، السيد كوميفش ، لما بذله من جهود لا تكل للمضي قدما بأعمال اللجنة • وأخيرا ، وبما ان هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة فيها لأن أعرب علنا عما يخالجني ، فانني أود أن أرحب بزملائي الموقرين الذين انضموا الى اللجنة في دورتها الصيفية • فليكن سفراء الأرجنتين وايران وسرى لانكا وفنزويلا على ثقة بأن وفدى على استعداد لأن يقدم لهم كل تعاون ممكن •

وأود الآن أن أشير أولا الى تبادل الآراء الذى جرى في هذه اللجنة في الأسبوع الماضي بشأن الوثيقتين CD/180 وCD/181 اللتين قدمتهما مجموعة الـ ٢١ • وقد استمعنا في تلك المناقشة ، كما في مناقشات أخرى حول موضوع وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، الى اشارات كثيرة الى مذهب الردع • ويود وفدى ان يتناول هذه المسألة بايجاز ، ذلك لأن هذا المذهب لا يشكل فحسب أساس الموقف الذى يتخذه عدد من الوفود فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، بل لأنه ينعكس كذلك ، بصورة غير مباشرة أو حتى بصورة مباشرة ، في النهج الذى تنتهجه تلك الوفود تجاه جميع البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا •

لقد قيل لنا ان سياسة الردع أظهرت فعاليتها في العقود الأخيرة ، اذ انها حالت دون اندلاع حرب نووية • فاذا كانت تلك هي الطريقة الوحيدة للتوصل الى ذلك الوضع فلا يسعنا الا ان نعرب عن قلقنا من ان أمن المجتمع الدولي لابد ان يقوم حصرا على الخوف من الأعمال الانتقامية • ويبدو لنا ان النظام الدولي ، في تلك الحالة ، يعاني من شعور هيكلي مزمن بانعدام الأمن ، وانه يحسن بجميع الأمم ان تحاول ايجاد أساس لنظام أمني أكثر سلامة •

فباسم الردع أقيمت ترسانة نووية قادرة على تدمير هذا الكوكب الذى نحيا عليه تدميرا كاملا عدة مرات • ولابد ان ندرك ان من السخف مواصلة انفاق مبالغ هائلة من المال على معدات حربية لن تستخدم أبدا ، لأنه لو لم تستخدم الدول الحائزة للأسلحة النووية غير نصف ترسانتها فانها ستقضي على جميع أشكال الحياة على الأرض ، بما في ذلك حياتها • وفي نظرنا ان هذا

الوضع يشكل حدا نظريا لمذهب الردع ويتطلب من تلك الدول ، وقد بلغت هذا الحد ، أن تقيم نظاما مختلفا من العلاقات السياسية • وكما سبق القول في هذه اللجنة ، فان سياسة الردع تخضع لقانون العائدات المتناقصة الذى يرد ذكره في علم الاقتصاد ، وبذلك يكون التفاوض حول اتخاذ تدابير لنزع السلاح النووى مسألة ذرائعية سياسية بحتة •

بيد ان الوفود التي ذهبت الى ان الردع النووى قد حال دون نشوب حرب ذرية لم تلاحظ ان استمرار الخصومة فيما بين الدول الكبرى قد أدى بسياسة الردع الى الاستعاضة عن احتمال قيام مواجهة كاملة بسلسلة من المنازعات في أقاليم بلدان ثالثة • فنظم التحالفات والسيطرة على نقاط جغرافية تعتبر نقاطا استيراتيجية هي عناصر في سياسة الردع لا تقل أهمية عن تكديس امكانات حربية ، الأمر الذى تمثل في ان الدول التي ووجهت بالردع قد لجأت الى بلدان ثالثة تطلق فيها العنان لحالات المجابهة التي تلبي مصالحها الذاتية حاملة معها الدمار والحرب ومفضية في بعض الحالات الى تدخل سافر الى حد ما في الشؤون الداخلية والخارجية لبلدان أخرى • وهذه الحالة ، بدورها ، هي مصدر أزمات خطيرة يحتمل نشوبها • والمسرح الدولي المعاصر زاخر بالأمثلة على ما ذكرت • ومراكز التوتر المتفجرة الكثيرة التي أنشئت على هذا النحو لا تشكل ، بأى حال من الأحوال ، ضمانا للسلام العالمي •

تلك هي النتيجة الواضحة لسياسة الردع ، وان من يجدونها مقبولة ليظهرون مرة أخرى مدى استهانتهم بحياة ورفاه الآخرين • فلسوف تعاني دول كثيرة ، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والبلدان النامية ، من أضرار خطيرة ، سواء أنجح الردع أم أخفق فأسفر عن أتون نووى • لذلك فان لهذه البلدان مصلحة مشروعة ومباشرة في تعزيز وقف سباق التسلح النووى والحط من شأن الأساس العقائدى لهذا السباق ، وهو مذهب الردع • وان علينا ان نستمر في التشديد على هذه النقطة ، ولو ظهرنا بمظهر الخروج عن اللياقة ، لأن ذلك ذو أهمية حيوية من أجل خلق زخم دولي جديد من شأنه أن يؤدى الى اقرار السلم فيما بين جميع الأمم •

وان مثول عدد من الدول في هذه اللجنة ، من تلك الدول التي لا تملك أسلحة نووية وليست أعضاء في أحلاف عسكرية ، وفقا للنوايا المحددة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لهو دليل لا يمكن انكاره ، فيما نعتقد ، على حقها في الاشتراك في جميع المساعي التي تدخل في اختصاص لجنة نزع السلاح ، وخاصة في المفاوضات الرامية الى تحقيق " نزع السلاح العام الكامل " • وهذا هو الدافع الأساسي الذى حدا اليوم بوفد بيرو الى القيام ، في اطار مجموعة الـ ٢١ ، الى تشجيع انشاء فريقين عاملين مخصصين ، تناط بهما الولايتان المنصوص عليهما في الوثيقتين CD/180 و CD/181 ولا يسعنا الا ان نعرب عن خيبة أملنا تجاه رفض بعض الدول ان توافق على هذا الاقتراح وأن تلجأ الى القيام بأعمال ملموسة في هذا الميدان ، خاصة لأن الحاجة الملحة الى وجود اتفاق على هذه المواضيع يجعل من غير السديد الاستمرار في تبادل آراء لا ترتجى منه فائدة ولا يتجاوز اطلاقا مرحلة البداية • ان ما يتوجب علينا فعله بالأحرى ، اذا ما أردنا الوصول الى نتائج ملموسة خلال فترة زمنية معقولة ، هو البدء في مفاوضات تفصيلية بروح صادقة من الاستعداد لقبول الحلول الوسط •

وقد سبق لوفود أخرى ان أشارت بوضوح شديد الى التناقض القائم بين كون البنود الخاصة بالمواضيع النووية قد أدرجت في جدول أعمال اللجنة بقرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع ، من جهة ، وبيانات الوفود التي تعارض الآن اجراء المفاوضات بشأن هذه البنود

والأسباب التي قدمتها تلك الوفود معارضة جميع أشكال التفاوض الجدى بشأن الأسلحة النووية داخل هذه اللجنة تبدو لنا غير متسقة منطقيا • ولئن كان من غير الضرورى الآن ، فيما يبدو ، ان أستفيض في تحليل ما يعرضونه من احاجيج فاني أود أن أشير مع ذلك الى ان الأمر ليس أمن أمة أو أمتين فحسب ، وانه اذا ما كانت هذه البنود ترد في جدول أعمال " المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح " فذلك يعني بوضوح انه يمكن التفاوض بشأنها ، وانها اذا ما كانت ترد في جدول أعمال اللجنة لهذه الدورة فذلك لأنه يجب على وفودنا أن توليها اهتمامها خلال تلك الفترة • ولا أعلم ما اذا كان اهدار الوقت الذى يفرض علينا الآن فيما يتعلق بأهم البنود في برنامج عملنا هو مجرد تناقض ذاتي من جانب بعض الحكومات أو انه يكشف عن عدم رغبتها في التفاوض • غير ان وفدى على يقين من ان عمل هذه اللجنة لن يكون فعالا حتى تجرى مفاوضات تتناول جوهر المواضيع النووية التي لها الأولوية ، كما أشارت الى ذلك عدة مرات الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح •

وفي هذه الظروف ، نود ان نعرب عن أملنا في ان يتمكن الفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح من الاستجابة ، بصورة جزئية على الأقل ، لما نولي به من اهتمام موضوع سباق التسلح النووى • وبالرغم من ان هذا الفريق المخصص يعمل على مستوى مختلف فاننا سنشعر بالارتياح اذا ما أمكن ان يعرض على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح برنامج عمل شامل لنزع السلاح • وهذا الأمل ، الذى نشعر ان له ما يبرره ، يصاحبه اقرارنا بأهمية العمل الذى يتولى انجازه رئيس الفريق العامل المخصص ، سعادة السفير الموقر السيد فارسيا روبليس من المكسيك وتقديرنا لهذا العمل • فالتقدم الذى تم احرازه حتى الآن في عمل الفريق انما يعزى الى ما يتميز به سعادته من مهارة ، وذلك يبشر فيما يبدو باختتام عمل الفريق في حينه وتتويجه بالنجاح بالرغم من العقبات الكثيرة التي تعترض سبيله •

وبما اننا قد تكلمنا عن المواضيع النووية وعن البرنامج الشامل لنزع السلاح فاننا نود كذلك ان نعرب عن تأييدنا لورقة العمل CD/CPD/WP.36 ، التي تتضمن اقتراحا قدمته مجموعة الواحد والعشرين في هذا الصدد • فاذا لم تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة ملموسة ، في هذا السياق كذلك ، حسن نيتها فيما يتعلق بالمفاوضات حول نزع السلاح النووى ، فانها ستقيم سدا في وجه ما يبدو انه الامكانية الوحيدة التي تتاح لنا لأن نأتي الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ببعض النتائج العملية الملموسة • وسيكون اخفاق هذه اللجنة مطلقا ونهائيا ما لم تعتمد الدول الحائزة للأسلحة النووية موقفا بناءا في هذا الصدد أكثر من ذى قبل •

ان أهمية البرنامج الشامل لنزع السلاح تكمن قبل كل شئ في انه سيضع أهدافا دقيقة لكل مرحلة • وسيتيح لنا ذلك ان نكون فكرة واضحة عن الأولويات وعن مدى احراز تقدم حقيقي نحو تحقيق الأهداف المحددة • فينبغي للبرنامج الشامل اذن أن يقدم لنا قائمة كاملة بالتدابير التي يلزم اتخاذها ، مع اشارة الى الموعد التقريبي لذلك • هذا وانه لتجدر الاشارة الى ان أعظم خطر يواجه البشرية هو خطر نشوب حرب نووية • وما انفكت هذه العبارة تزداد صحة برغم انها كادت تغدو مبتذلة لكثرة تكرارها • وذلك ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الأولوية العليا في البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن تعطى لنزع السلاح النووى • فلن يكون للبرنامج من معنى بغير ذلك •

وينبغي أن يضاف الى ذلك انه لا يمكن أن يطلب الى أى دولة ان تتخذ تدبيرا من تدابير نزع السلاح ، سواء منه النووى أو التقليدى ، اذا كان المنطق السائد ينطوى على القول بأن زيادة التسلح تعني زيادة الأمن • فان جميع الدول معنية بأمنها الذاتي وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي • واذا كان ذلك أنانية فانها على أية حال أنانية سليمة • وقد أخذت الجمعية العامة ذلك بعين الاعتبار التام حين وضعت ولاية للجنة نزع السلاح بغرض محدد تماما • وليس هنا ، على أى حال ، أى تعارض ، لأن تدابير نزع السلاح والتدابير الأمنية لا تنفي احداها الأخرى • فهي تعني بكل بساطة استحداث مفهوم جديد للأمن • ولقد حظر ميثاق الأمم المتحدة ، قبل عدة عقود ، استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، كما أنشأ محفلا للمفاوضات المتعددة الأطراف مستعيضا بذلك عن الحوار الثنائي • غير ان من العسير على المرء ان يعتقد ان دولة بالغة التسليح وتقوم حاليا بزيادة ترساناتها انما تعترم حقا الامتثال للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق • وذلك من شأنه زيادة صعوبة حل المشاكل الدولية • ومن الواضح ان النظام الذى وضعته الأمم المتحدة يستلزم مكملا نظريا وعمليا تمس الحاجة اليه في الوقت الراهن بحيث يمكن تسوية المنازعات فيما بين الدول تسوية سلمية ودائمة •

ان الجهد المطلوب من أعضاء اللجنة الموقرين ، في هذه الظروف ، هو جهد كبير يجب أن يقوم على سعة التفكير وحسن النية • وان قطاعات كثيرة من الرأى العام تعتبر عمل اللجنة من قبيل المثاليات الخيالية ولكنها ترى مع ذلك انه لا يمكن الاستغناء عنه • وتلك مسؤولية فادحة تتحمل الجزء الأكبر منها تلك الدول التي تملك أعظم طاقة حربية ، لأنه لو كان على الدول الصغيرة وحدها ان تنفذ تدابير نزع السلاح لما طرأ تغيير كبير على الحالة الخطيرة التي نجد أنفسنا فيها اليوم •

وختاما ، اسمحوا لي أن أذكركم بالحقيقة الجلية التي أشارت اليها جميع الأمم ، وهي ان بقاء البشرية رهن بتحاشي الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وبتحقيق نزع سلاح عام وكامل • والمسؤولية في هذه الأمور العسيرة انما تقع على عاتق هذه اللجنة •

الرئيس : أشكر السفير فالديفييسو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، يود الوفد السوفياتي اليوم التشديد على البندين ٤ و ٦ من جدول الأعمال •

ان اعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، كما هو معروف جيدا ، مهمة هامة للجنة نزع السلاح • ومن المفروض تقديم مشروع للبرنامج لكي تنظر فيه دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في ١٩٨٢ • وهناك أسباب وجيهة تدعو الى توقع ان تحتل هذه الوثيقة مكانا هاما في أعمال الدورة الاستثنائية •

ان اعداد برنامج شامل لنزع السلاح يبدأ في وقت يواجه فيه العالم تهديدا بأن تغمره موجة جديدة ضخمة من سباق التسلح وبزيادة نمو النفقات العسكرية • ولذلك نرى ان اقرار برنامج شامل لنزع السلاح سيسهم في كبح سباق التسلح وفي نزع السلاح ويفيد في الشجب الحاد للقوى والدوائر التي تعتمد على القوة العسكرية وتعوق عملية نزع السلاح • وينبغي ان يتضمن البرنامج كما هو متصور الارادة السياسية للدول الأطراف فيه لبذل قصارى جهدها بغية احداث تغييرات

حقيقية في مجال نزع السلاح ، وتحقيق الغاية القصوى من أى برنامج شامل لنزع السلاح ألا وهي نزع عام كامل للسلاح في ظل رقابة دولية فعالة •

وان الفريق العامل المخصص التابع للجنة والمكلف باعداد برنامج شامل لنزع السلاح مشغول ، في ظل ما لرئيسه ، السفير فارثيا روبليس من قدرة وقوة على التوجيه بوضع برنامج شامل لنزع السلاح وهو عمل يتطلب جهدا عظيما ولا يخلو من التوتر • وقد أخذ فعلا موجز عام للخطوط العريضة لبرنامج شامل لنزع السلاح في التبلور رغم ان ذلك ، بصراحة ، يتم بطريقة غامضة الى حد ما ، ومع ذلك ، مايزال الطريق طويلا لبلوغ خط النهاية ، وينبغي لنا أن نكون أمناء في ذلك • وللأسف لا يلوح في الأفق حتى الآن أى توافق في الآراء بشأن الكثير من القضايا المثارة من جانب مختلف الوفود •

وفي هذه الأثناء ، يوجد أساس جيد وبناء لاعداد برنامج شامل لنزع السلاح • ويستند هذا الأساس الى ثلاث وثائق رئيسية وضعت واعتمدت بتوافق الآراء من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة • ونفكر بالطبع في الوثائق التي تعرفها جيدا جميع الوفود ، أى الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتقرير لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، واعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح • وتعكس هذه الوثائق توازنا مقاما بعناية للمصالح الحقيقية للدول ، وأى محاولات تبذل للاخلال بهذا التوازن هي بالتأكيد مضادة لأى عمل مثمر •

ويعتقد وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شأنه بالضبط شأن وفود بلدان أخرى كثيرة ممثلة في اللجنة ، ان مكان الصدارة في أى برنامج ينبغي أن يكون للتدابير الهادفة الى وقف سباق التسلح النووى والى نزع السلاح • والواقع ان الأسلحة النووية على وجه التحديد هي التي توجه أخطر تهديد للجنس البشرى • ولذلك ينبغي اعطاء هذه القضية أقصى درجة من الأولوية • ان الاتحاد السوفياتي ، كما هو معروف ، قد أيد ويواصل بحزم تأييد البدء دون ابطاء في المفاوضات بشأن وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وبشأن التخفيض التدريجي لمخزوناتها الى ان تتم ازالتها ازالة كاملة • وغني عن القول انه ينبغي أيضا موازرة تنفيذ تدابير نزع السلاح بتعزيز موازٍ للضمانات القانونية السياسية والدولية فيما يتعلق بأمن الدول •

ولا شك في انه ينبغي أن يشمل أى برنامج أيضا تدابير أخرى لنزع السلاح ، مثال ذلك حظر استحداث وانتاج أنواع جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة وازالتها ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، واتخاذ تدابير لبناء الثقة في العلاقات فيما بين الدول ، واقامة صلة بين نزع السلاح والتنمية الخ • ان كل هذه القضايا ليست بسيطة مطلقا ، ولكن لا يمكننا التهرب من حلها اذا كنا نريد حقا ان يكون أى برنامج لنزع السلاح شاملا •

ان أى برنامج شامل لنزع السلاح سيكون قابلا للاستمرار بشرط واحد لا غنى عنه ، وهو ألا يضر تنفيذه في أى مرحلة بأمن أى طرف من الأطراف • وبعبارة أخرى ، ينبغي الامتثال تماما ودون احجام لمبدأ المساواة والأمن المتساوى — وهو مبدأ معترف به عموما وأساسي للقانون الدولي •

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في تقييمه لطبيعة أى برنامج شامل لنزع السلاح ، ينطلق من الاعتقاد بأنه لا ينبغي أن يثبت في النهاية ان البرنامج يشكل أيضا

مجلدا آخر يحتفظ به في محفوظات الأمم المتحدة • وينبغي ان يكون أى برنامج شامل لنزع السلاح صكا جديا واسع النطاق من شأنه ان يمهد الطريق لتغييرات واقعية في مجال نزع السلاح وان يستخدم أداة فعالة لجعل الضغوط تؤثر على قوى العالم المعاصر التي تعبد اله الحرب •

اننا نقترب على نحو متزايد من دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وما تزال النهاية بعيدة للعمل الواجب انجازه بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح • وان الوفد السوفياتي على استعداد للعمل في اعداد البرنامج بقدر ما تقتضيه الضرورة •

اننا نقترح النظر في مسألة تمديد فترة عمل الفريق العامل المختص • ويمكن القيام بذلك بصورة خاصة بجعل هذا الفريق يستأنف عمله في أى وقت يوافق عليه أعضاء اللجنة ، ولكن في غضون هذه السنة • ومن الأساسي أن تكون اللجنة على مستوى المهمة المسندة اليها وان يكون هناك برنامج شامل لنزع السلاح جاهز بحلول موعد انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية • ان ذلك يمثل التزاما مباشرا للجنة ، وهو التزام ينبغي الوفاء به • وان الوفد السوفياتي سيبذل من جانبه كل ما في وسعه لتسهيل اعداد برنامج في أقرب وقت ممكن •

اسمحوا لي الآن ان أعرض بعض آراء للوفد السوفياتي بشأن البند ٤ من جدول الأعمال •

في الجزء الصيفي من الدورة الحالية للجنة كرس قدر كبير من الاهتمام لحظر الأسلحة الكيميائية — ويمثل واحدة من أكثر المهام اتصالا بالموضوع في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح — ونود الاشارة ، في المقام الأول ، الى الأنشطة الكثيفة والقوية التي يضطلع بها الفريق العامل المخصص في ظل ما للسفير السويدى ليدغارد من قدرة على التوجيه • وقد عقد الفريق عددا غير قليل من الجلسات الرسمية وغير الرسمية وأيضا العديد من اجتماعات العمل الثنائية والمتعددة الأطراف • وتميزت المشاورات غير الرسمية التي أجراها خبراء علم السموم بالاشتراك مع خبراء من ٢٤ بلدا بروح عملية وبناءة • وقبلت بلدان كثيرة دعوة فنلندا الى الاشتراك في حلقة تدارسية في هلسنكي لمناقشة القضايا المتصلة بمشكلة التحقق • وقد حضر الحلقة التدارسية خبراء سوفياتيون أيضا •

ان كل ذلك يشهد بالاهتمام البالغ الذى أبدته الدول الأعضاء في اللجنة — وغيرها من الدول كذلك — بالقيام على أسرع وجه بحظر الأسلحة الكيميائية التي هي نوع خطير للغاية من أسلحة التدمير الشامل • وليس في نية الوفد السوفياتي في هذه المرحلة ان يلخص نتائج هذا العمل المتعدد الوجوه المستنفد للجهود • ولكننا نود التأكيد على نقطة واحدة فقط ، وهي نقطة حاسمة في رأينا • ان المشاورات ، والمناقشات ، والمفاوضات نفسها التي اشترك فيها عدد كبير من الدول أبرزت مرة أخرى التعقد البالغ لمشكلة حظر الأسلحة الكيميائية • وأكدت ان حل هذه المشكلة يختلف بدرجة كبيرة عن المهام المماثلة في مجالات أخرى لتحديد الأسلحة ونزع السلاح • ويرجع ذلك ، أولا وقبل كل شيء ، الى الطابع النوعي للأسلحة الكيميائية ، أى ان هذا النوع من الأسلحة ، خلافا لأى نوع آخر ، يتصل في الكثير من جوانبه اتصالا وثيقا بالفروع السلمية للاقتصادات الوطنية • وقد تحدثنا أكثر من مرة عن مدى صعوبة وضع خط فاصل بين المواد الكيميائية المعدة لاستخدامها في الأغراض السلمية وتلك المعدة لغرض صنع الأسلحة الكيميائية ، وبين الانتاج العسكرى العادى والانتاج العسكرى للأسلحة الكيميائية • وعلاوة على ذلك ، تبين حقائق الزمن الحالي ان هذا الترابط يتجه الى ان يصبح متزايد التعقيد • فلنتناول الأسلحة

الثنائية الخوض على سبيل المثال • ومن المعروف جيدا ان في بعض البلدان يشدد تشديدا خاص بالتحديد على هذا النوع الخطير جدا من الأسلحة الكيميائية وأن هذه البلدان تعتزم تخصيص موارد هائلة لانتاج هذه الأسلحة غير ان المكونات الداخلة في تركيب هذا السلاح هي مواد كيميائية مستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد وليست في أحيان كثيرة جدا بالغة السمية في حد ذاتها • وهناك من الأسباب ما يدعو الى القول ان اقرار هذا النوع من الأسلحة سيقيم مصاعب جديدة وكبيرة للغاية في الطريق المؤدى الى حظر الأسلحة الكيميائية • فهل يمكننا الاستخفاف بهذه المفارقات ؟

لقد صادفت مفاوضاتنا وما تزال تصادف ، للأسف ، بالاضافة الى المصاعب التي تلاقيها في حظر الأسلحة الكيميائية ، مصاعب مختلفة وزائفة أيضا • وعندما بدأ اجراء المفاوضات في هذه اللجنة ، كان المفروض ان تسعى الى تحقيق هدف واضح التحديد وجلي — وهو حظر استحداث ، وانتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتها • وفي أثناء المفاوضات كشفت بعض الوفود عن نيتها في تجاوز حدود هذه المهام ، والتوغل بعيدا في ذلك ، مثال ذلك ، حظر أنشطة معينة لا يمكن فصلها عن المسائل العامة المتصلة بالدفاع ، مثل التخطيط العسكرى ، وتدريب الموظفين وما اليها • وفضلا عن ذلك ، يتصادف وجود بعض المؤيدين لاعادة النظر في اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ النافذة المفعول — والفعالة الى حد كبير — والتي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية • وبالطبع من شأن كل ذلك ان يزيد أيضا من تعقيد هذه المشكلة التي هي عويصة في حد ذاتها • من هنا ينشأ سؤال فيما يتعلق بكيفية التصرف في هذه الظروف ؟ ويبدو لنا ان الاجابة عن هذا السؤال لا لبس فيها وهي انه من الضرورى قبل كل شيء التوصل الى اتفاق واضح المعالم وجلي بشأن القضيتين الرئيسيتين ، والأساسيتين — وهما موضوع الحظر ونطاقه • ونحن لا نعني بأى حال انه من الضرورى تحديد جميع النقاط والفواصل في الصياغات المحددة بشأن هاتين القضيتين ولكننا نصر على انه ينبغي ايجاد تفاهم مشترك بشأن هاتين القضيتين يستحيل بدونه ، في رأينا ، العمل بجدية في أحكام أخرى للاتفاقية ، مهما بلغت أهميتها •

لقد سبق للوفد السوفياتي ان حدد تصوره فيما يتعلق بأنفع أساليب العمل فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالاتفاقية في اطار عمل لجنة نزع السلاح • ويقوم هذا التصور على أساس الاقتناع بأنه من الضرورى في المقام الأول التوصل الى فهم مشترك بشأن موضوع الحظر ونطاقه • ان هذا بالتحديد ولا شيء غير هذا هو الذى يوجد رغبتنا في تركيز الانتباه على هاتين القضيتين الأساسيتين • ولهذا السبب يجد هذا النهج نفسه انعكاسا له في مشروع صياغة ولاية جديدة اقترحنا اعتمادها في هذه الدورة ، وعلى سبيل التعليق ، نأسف لأنه لم يتم حل هذه القضية • ونحن على اقتناع بأن نهجنا هو النهج الصحيح ونحن على استعداد لمواصلة الدفاع عنها •

وفي البيانات التي ألقتها بعض الوفود في جلستنا الأخيرة ، شدد البعض تشديدا خاصا على قضايا التحقق • وحاول بعض الممثلين ، أثناء قيامهم بذلك ، وان كانوا قد فعلوا ذلك بطريقة مستترة ، تشويه موقف الاتحاد السوفياتي بشأن هاتين القضيتين • وليس في نيتنا الدخول معهم في مناقشة بشأن هذه المسألة في الوقت الحاضر • وقد أعلن عن وجهة نظر الوفد السوفياتي في الجلسة العامة التي عقدتها لجنة نزع السلاح في ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ • والشيء الوحيد الذى نود القيام به هو تكرار ان الاتحاد السوفياتي لا يولي قدرا من الاهتمام يقل عن أى بلد آخر أيا كان لقضايا التحقق ، واننا سنكون في الوقت المناسب ، عندما يكون لدى المشتركين في المفاوضات معرفة نهائية بما سيتم حظره بموجب الاتفاقية ، وأية أنشطة ، وأية فئات من المواد الكيميائية والى

أى مدى ، على استعداد للاشتراك بأقصى درجة من النشاط في بحث المسائل الأخرى للاتفاقية بحثا مفصلا •

وعلى الرغم من ان الوقت مبكر للغاية للقيام بحصر نهائي ، فانه من الواضح ، حتى في الوقت الحالي ، ان الفريق العامل المخصص أنجز عملا مفيدا في هذا الجزء من الدورة الجارية للجنة • واننا ندعو الوفود الى أن تفكر جديا ، لدى قيامها بالاعداد للجولة المقبلة لمفاوضاتنا ، في المسائل التي تنشأ في المرحلة الحالية من المفاوضات وأن تجيب أولا عن السؤال الرئيسي والأساسي وهو : ما الشيء الذى ينبغي أن يشكل موضوع الحظر ؟

السيد ميليسكانو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، ان تركيز عمل اللجنة في الأسابيع الماضية على موضوع الأسلحة الكيميائية أثبت ان مفاوضاتنا موضوعية بل ومتخصصة • فالفريق العامل برئاسة السفير كورت ليد غارد الذى يقدر الجميع أعماله ، واجتماعات الخبراء بشأن معايير السمية ، وكذلك الحلقة التدارسية التي نظمتها في هلسنكي الحكومة الفنلندية ، تثبت جميعها هذا النهج الموضوعي •

ورغبة من الوفد الروماني في بذل اسهام متواضع في مناقشاتنا ، قدم ورقة العمل CD/197 بشأن التعاريف والمعايير لتقييم عوامل الحرب الكيميائية ، والتي أتشرف بعرضها اليوم •

عند تعريف عوامل الحرب الكيميائية ، استرشد وفد بلادى بهدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ، سواء تلك الموجودة حاليا في الترسانات الحربية للدول أم تلك المخطط لانتاجها في المستقبل ، مثل الأعتدة الكيميائية الثنائية الغرض ، كما استرشد بنتائج المحاولات الراهنة لتركيب السموم الطبيعية التي لها درجة خاصة من السمية والفعالية ضد الانسان • ولذلك أدرجنا أيضا مبيدات الأعشاب ومسقطات الأوراق التي يمكن استعمالها في أغراض عسكرية فتصيب الانسان بمضاعفات وتلحق بالنبات أضرار معروفة جيدا •

أما فيما يتعلق بمعايير تقييم عوامل الحرب الكيميائية ، فان الوفد الروماني يعتقد ان أول ما يتعين وضعه في الاعتبار هو الغرض من انتاج المواد الكيميائية التي لها آثار سمية على الانسان والحيوان والنبات •

ويجب ايلاء اهتمام خاص للعوامل الكيميائية التي يمكن استعمالها ليس في الأغراض الحربية وحسب ، بل وللأغراض السلمية أيضا (العوامل الثنائية الغرض) •

ويتجه تفكيرنا في هذا الاطار الى الاستعمالات الواسعة النطاق في الصناعة والزراعة والطب والبحث العلمي للمواد الكيميائية الشديدة السمية مثل حامض الهيدروسيانيك وبعض أملاحه ، وسيانيد الهالوجينات ، والكلور ، والمواد الكيميائية الأخرى الشديدة السمية التي يمكن استعمالها أيضا في الأغراض العسكرية كعوامل حرب كيميائية • فاذا توفرت المعلومات عن كميات انتاج هذه المواد وعن المخزون المتوفر منها وعن الغرض منها ، فسوف يمثل ذلك عاملا للتقييم على درجة كبيرة من الأهمية •

وهناك معيار آخر ، مماثل في الأهمية ، هو سمية المواد الكيميائية • فقد أوضحت المناقشات التي جرت في الاجتماعات غير الرسمية التي شارك فيها خبراء كيميائيون أهمية هذا المعيار لتعريف عوامل الحرب الكيميائية (الوثيقة CD/CW/WP.22) • وهكذا ، فان تصنيف العوامل الكيميائية الى

عوامل كيميائية مهلكة مفرطة السمية ، وعوامل حرب كيميائية مهلكة وعوامل حرب كيميائية غير مهلكة ، حسب ما ورد في التقرير المشترك السوفياتي الأمريكي (الوثيقة CD/112) ، يمثل في رأينا قاعدة ممتازة لمفاوضاتنا الراهنة •

وكما ذكرنا في ورقة العمل التي قدمناها ، ينبغي عند تعريف عوامل الحرب الكيميائية مراعاة معايير أخرى مثل تلك المتصلة بالتركيب الكيميائي ، والقابلية للتطاير ، والفعالية وما الى ذلك •

كانت هذه بايجاز الأفكار الرئيسية التي احتوتها ورقة العمل التي قدمها وفد بلادى• وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم رغبتنا في مواصلة اسهامنا من أجل التوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية •

السيد ماكفيل (كندا) : سيدى الرئيس، أود أن أحذو حذو العديد من الآخرين الذين تكلموا هذا الصباح وأعرض بعض الأفكار المقتضبة التي خطرت لوفدى بشأن المناقشات التي خضناها طيلة الأسبوع الماضي أو الأسبوعين الماضيين عندما ركزنا في جدول أعمالنا على الأسلحة الكيميائية واحتمال اعداد معاهدة للأسلحة الكيميائية • وأود في المقام الأول أن أضم صوتي الى صوت الآخرين في الاعراب عن التقدير للدور القيّم الذى لعبته المشاورات المعقودة باشتراك خبراء كيميائيين في معرض سعينا صوب بلوغ هدفنا المشترك • وان انجاز مثل هذه المعاهدة وحدها ، والنتائج التي أسفرت عنها هذه المشاورات كما احتواها تقرير رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بشأن تعاريف السمية ، قد دفعتنا الى الأمام • ونحن نرى ان هذا هو نوع النشاط التقني الذى لا يقدر بثمن في الاعداد النهائي للمعاهدة ، ونأمل ان يتم المزيد من المشاورات على أساس ما تم انجازه فعلا •

كما أود أيضا ان أهنئ حكومة فنلندا على الحلقة التدارسية الناجحة التي عقدتها في هلسنكي عن الأسلحة الكيميائية في ٤—٦ تموز/يوليه • ونوجه شكرنا الى حكومة فنلندا •

ولا تحدوني النية اليوم في اثارة مسألة ولاية الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ولا في أن أناقش بأى تفصيل الطبيعة الدقيقة للوثائق التي يعالجها الآن الفريق العامل • فقد ثبت ان العمل القيّم يمكن الاضطلاع به — ويجرى الاضطلاع به — على أساس الولاية الحالية ، ويهمنا أن يستمر هذا العمل • ونلاحظ أيضا ان النصوص المطروحة على الفريق العامل (ولا سيما الوثيقتين CD/CW/WP.20 و WP.21) تعتبر بوضوح عناصر يتعين النظر فيها عند وضع معاهدة للأسلحة الكيميائية في المستقبل وليست في حد ذاتها نصا لمعاهدة • ولذلك نتفق في الرأى مع اولئك الذين تحدثوا وقالوا انه ينبغي لنا عند تحديد هذه العناصر ألا نقع في فخ السعي وراء استحداث لغة دقيقة للمعاهدة ، لأن الصياغة ممارسة يمكننا مزاولتها في وقت لاحق •

واذ أضع ذلك في ذهني ، أود أن استرعي الانتباه الى المشاكل المترابطة بين النطاق والتحقق • فاذا أردنا ان نكمل بنجاح مهمة النظر في " العناصر " ، يجب ان تكون هذه العناصر متوازنة ومتناسبة فيما بينها بشكل صحيح • وقد أوحى البعض باستحالة تناول التحقق بأى طريقة واقعية الى ان يتم تحديد نطاق المعاهدة بصورة ملائمة • وأوحى آخرون بأن مسألتي النطاق والتعريف ، على حالهما من الترابط ، تحتاجان الى الدراسة في آن معا مع مشكلة التحقق بحيث يمكن الخروج بهذه الطريقة بنص متوازن كنتيجة طبيعية لعملية النقاش • ونحن نشاطر هذا الرأى الأخير •

بيد ان المناقشات التي جرت في اطار الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية حول مسألة التحقق كانت ، في الوقت نفسه ، سطحية وغير ملائمة • ولا أدل على ذلك من المادة السابعة من ورقة العمل ٢١ • ولا يرجع ذلك بالطبع الى خطأ من الرئيس ، وانما يمثل ببساطة القاسم المشترك الأعظم لما استطاع الفريق العامل أن ينجزه حتى الآن • وبالتالي فاننا ننوى وضع صيغة بهذا الشأن نأمل أن تحظى بقبول الجميع فيما يتعلق بنظام التحقق المطلوب والأساليب اللازمة لتحقيقه • وفي هذا الصدد ، نستلهم التشجيع من عدد من الكلمات التي ألقيت ولاحظت بعين الرضا ورقة العمل التي قدمها وفد كندا ، الوثيقة CD/167، عن " متطلبات التحقق والمراقبة فيما يتعلق بمعاهدة للحد من الأسلحة الكيميائية على أساس تحليل الأنشطة " • واذ نضع في اعتبارنا تعليقات عدد من الوفود ، نقترح وضع صيغة بشأن مشاكل المفهوم ، والمسؤولية ، والتنظيم والترتيبات الوطنية /الدولية في نظام للتحقق من الأسلحة الكيميائية • وستطرح هذه الصيغة بالطبع للنظر فيها عند تناول المادة السابعة من النص المطروح حاليا أمام الفريق العامل •

السيد كاراسالييس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، أود أتكلم اليوم عن بند جدول الأعمال الذي يتناول الأسلحة الكيميائية • وتحدوني النية في الاسهاب فيه لأن الفرصة لم تسنح من قبل لوفد بلادي للادلاء بموقفه في هذا الصدد في الجزء الربيعي من دورة اللجنة •

وأود في المقام الأول ابداء ارتياح بلدي للتقدم الذي يحرزه الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بالرئاسة النشطة للسفير ليدغارد • لقد بلغ هذا الفريق العامل مرحلة تجعل من المستصوب توسيع صلاحياته — وهذا ما قلناه في البيان العام الذي ألقيناه في الجلسة العامة — ونحن نأسف لأن ذلك لم يحدث ولأن صعوبات كثيرة ثارت بصدد وضع " ترتيب " من شأنه ان يحظى بالقبول العام وان يتيح دافعا جديدا لاستمرار العمل الذي اضطلع به الفريق العامل •

وسأواصل حديثي بمناقشة عدد من المبادئ الأساسية التي يرى بلدي وجوب مراعاتها في أي اتفاق دولي يصمم للتوصل الى تصفية الأسلحة الكيميائية • ورغم ان غالبية هذه المبادئ قد ذكرت من قبل ، ولا سيما منذ انشاء الفريق العامل المخصص في ١٩٨٠ ، فاننا نعتقد ان تكرارها وتطويرها ليس من الأمور السطحية ، لأننا نعتقد ان اقرار مواقف واضحة ومحددة حيال مختلف جوانب نزع السلاح يشكل أفضل سبيل للوصول تدريجيا الى توافق الآراء الذي سوف يمكننا من بلوغ الأهداف التي أنشئت هذه اللجنة من أجلها •

وينبغي ان نضع في الاعتبار ان التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ان هو الا احدى مشاكل نزع السلاح المعقدة والعسيرة نظرا لسهولة الحصول على تكنولوجيا تلك الأسلحة • ولهذا السبب ، يجب ان نحاول التأكد من ان الاتفاقية التي ستنبثق من أعمالنا ستكون أفضل اتفاقية ممكنة ، بحيث يتعززأمن الدول الأطراف فيها وبحيث لا تنشأ حساسيات جديدة بصفة غير مباشرة نتيجة لاختلاف درجات تقدم البلدان المعنية •

تعريف الأسلحة الكيميائية

ان حكومة الأرجنتين ترى ان تعريف الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يشمل المواد الكيميائية

المحظورة ، والأسلحة الثنائية الغرض وجميع الناقلات والأجهزة أو المعدات التي تتصل بطريق أو بآخر بتسليم تلك المواد والأسلحة وتخزينها .

وينبغي ، بصفة عامة ، حظر سوابق تلك الأسلحة ، باستثناء المواد التي تستعمل للأغراض السلمية ، وفي هذه الحال يجب وضع شروط لانتاجها ونقلها بما يسمح بالدلالة الواضحة على الغرض منها .

نطاق الاتفاقية

بالنسبة لنطاق الاتفاقية ، ينبغي أن يكون الحظر كاملا ، وشاملا لكافة نواحي استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها واحتيازها وتخزينها واستعمالها ونقلها .

وأود أركز مرة أخرى على الحاجة الى ان تشمل الاتفاقية صراحة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية زغم وزود هذا الحظر في بروتوكول جنيف ١٩٢٥ ، وذلك سواء لاتاحة التحقق الذى لم ينص ذلك الاتفاق عليه ، أم لتوسيع نطاقه بحيث يشمل الحالات العدائية التي لم يعتبرها نص ١٩٢٥ حالة حرب أو التي لم ترد في ذلك النص .

المعايير التي يتعين استخدامها في الاتفاقية

ترى حكومة الأرجنتين ان المعيار الرئيسي الذى ينبغي ان ترتكز عليه الاتفاقية هو " الغرض العام " . ولكن ينبغي في الوقت ذاته ايلاء الاعتبار لعدد من المعايير الاضافية التي سوف تسهل تصنيف المواد وكذلك تنفيذ نظام للتحقق ، بما في ذلك السمية ، وربما " التركيب الكيميائي " و " الكمية " .

لقد تلقينا مؤخرا تقريرا شديد الأهمية عن المشاورات التي أجراها فريق من الخبراء في الأسبوع من ٦ الى ١٠ تموز/يوليه . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن ارتياح وفد بلادى للعمل الذى أداه الفريق والذى اشترك فيه خبير أرجنتيني . كما ان جزءا ليس ببسيط من العمل الذى أداه الفريق يرجع الى الرئاسة الماهرة للدكتور لوندين من الوفد السويدى والذى نخصه بالتهنئة .

ونحن نعتقد ان عمل اولئك الخبراء ، الذى ينبغي الاستمرار فيه قطعا ، سوف يجرى بسهولة ويصبح أكثر قيمة اذا أمكن التخطيط لاجتماعاتهم بمزيد من التبكير ، واذا حددت مسبقا وبوضوح الموضوعات المحددة لعملهم ، واذا تمت المواظبة على استمرارية العمل عن طريق اشتراك الخبراء ذاتهم .

ويمكننا ذكر ما يلي على سبيل المثال . أسفر آخر اجتماع للخبراء عن اقتراح لتعريف وتحديد شروط انتقاء وتصنيف أساليب الاختبار التي يمكن اتباعها دوليا لتحديد مستويات السمية . ونحن نعتقد في هذا الصدد انه نظرا للطبيعة الخاصة لهذا العمل ينبغي للخبراء المتعاونين مع الفريق العامل المخصص أن يبدأوا في انتقاء تلك الأساليب بأسرع ما يمكن .

واذا كان للخبراء اطار وفترة محددان بوضوح عليهم ان يعملوا في نطاقهما على ايجاد حلول للمشاكل المطروحة أمامهم ، فقد يتسنى لهم اجراء اتصال بعلماء آخرين أو بمعاهد بحوث وطنية ودولية بغية الانتهاء من جمع المعلومات والنظر فيها . وبهذه الطريقة سيتمكن الخبراء

من الاضطلاع ، كل في بلده ، بعمل تحضيري مفيد للمهام التي يتعين عليهم انجازها في اجتماعهم المقبل •

ويمكن عقد اجتماع سنوي ، أو على فترات أقصر حسب الاقتضاء ، لتقييم التقدم المحرز ، وسيتيح أيضا هذا الاجتماع تنسيق جهود الخبراء وتوجيهها • وفي الوقت ذاته ، ستتمكن لجنة نزع السلاح عن طريق الفريق العامل المخصص المعني ، من تقدير النتائج المنجزة في مجال الأهداف المرصودة • واعتقد ان الخبراء سيصبحون بهذه الطريقة موردا قيما للمساعدة العلمية في فترة صياغة الاتفاقية •

ونود أن نبرز ضمن المعايير الاضافية ان معيار " الكمية " سيساعد على تسهيل اتخاذ القرارات في الحالات المشكوك فيها • وان معيار " التركيب الكيميائي الأساسي " سيتيح تصنيف المواد في حالة المجموعات أو المكونات التي لا يعرف بوضوح فعلها السمي على الانسان • اننا نعي بالطبع الأوضاع غير المؤاتية التي ستنجم عن كون التركيب الكيميائي الأساسي الواحد قد يمثل بعض المواد السامة وفي الوقت ذاته بعض المواد المستخدمة للأغراض السلمية • بيد ان هذا المعيار قد يكون مفيدا على وجه الخصوص في المرحلة الأولى للتفتيش على المواد الجديدة التي يتم استحداثها أو اكتشافها بصفة دائمة •

وتستلزم هذه التطورات العلمية والتكنولوجية أيضا صياغة شروط الاتفاقية بطريقة تسمح بسرعة شمولها العناصر الجديدة المحددة التي لها صلة بالغرض من الاتفاقية •

المحظورات والاستثناءات

اننا نحبذ في هذا الصدد المعيار المتخذ أساسا لتصنيف المواد السمية المقترح في الفقرة ٢ من الوثيقة CD/112 ، وهي وثيقة عظيمة الشأن لتقدم المناقشات حول الأسلحة الكيميائية •

ونؤيد كذلك حق كل دولة طرف في الاحتفاظ بمواد مصنفة على انها عوامل سمية محظورة ، هذا اذا كانت ستستخدم في أغراض غير عدائية ، وكانت بكميات معقولة ومحددة ومعلنة بغية تسهيل المراقبة الدولية حيث يقتضي ذلك •

ونعني بالأغراض غير العدائية الأغراض التي لها صلة مباشرة بالأنشطة الصناعية والزراعية والعلمية والبحثية ، أو الأغراض التي لها صلة محددة بتدابير الوقاية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية • ونرى كذلك ، فيما يتعلق بتصنيف المواد التي اقترحتها منظمة الصحة العالمية (على أساس المفعول الذي تحدثه عوامل كيميائية معينة) ، انه ينبغي السماح للحكومات باستعمال العوامل التي يطلق عليها مصطلح " ملهبة " أو " معجزة لأجل قصير " للمحافظة على النظام ولتنفيذ القانون الداخلي للدول •

التحقق

لطالما تكرر القول بما فيه الكفاية في هذا المحفل ان أي اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يجب أن تشمل اجراءات لتقديم الشكاوى ونظاما ملائما للتحقق ضمانا لتنفيذ شروط الاتفاقية •

بيد اننا مقتنعون بأن العنصر الأساسي الذى ينبغي ان يشيد عليه الاتفاق هو الالتزام الحقيقي من جانب الحكومات الأعضاء بألا تستعمل أسلحة كيميائية أو تمتلكها مهما كانت الظروف • وعلى هذا الأساس، سيمثل التحقق تبادلا للطمأنينة بين الدول ، لا نظاما معقدا وشاملا قد يقاومه عدد كبير من البلدان بسبب اتساعه وتفاصيله فلا يحصل بذلك على التوافق الضرورى في الآراء •

ولهذا الغرض، يجب ان يكون لنظام التحقق خصائص معينة تجعله ملائما للوفاء بمصالح المجتمع الدولي • وتلك الخصائص في رأينا تتمثل فيما يلي :

(أ) ينبغي ان يكون النظام ذا طابع وطني ودولي على حد السواء • على أن تصبح الهيئات الوطنية التي يتم تنظيمها أو اختيارها لتطبيق النظام في كل دولة طرف ، وفقا لتشريعها وتركيبها الداخلي ، المكونات الرئيسية للنظام التي تقوم بالتنسيق مع الهيئات المماثلة في دول أخرى ومع الهيئات الدولية ذات الصلة •

وسوف يضمن الطابع الدولي لهذا النظام بوجود عنصر مستقل في داخل النظام يتكون من خبراء في المجالات التي تنطوى عليها الأسلحة الكيميائية • وينبغي ان تكون الخصائص العضوية والوظيفية لهذا العنصر ، الذى قد نتفق على تسمية لجنة استشارية ، موضوع نقاش في الفريق العامل المخصص ، ولكنا نود التركيز على ان مما ننصح به اللجنة هو ان يتكون ذلك العنصر من فريق خبراء صغير بالقدر الكافي • وهكذا سوف يتمكن من التصرف بسرعة وفعالية في مجال اختصاصه دون التورط في جوانب لا صلة لها بالمحتوى التقني والعلمي للمسائل التي ينبغي أن يتناولها •

(ب) يجب ان يتبع هذا النظام أساليب بسيطة ، مقبولة للدول الأطراف ومعترف بها من جانبها ، من نوع يضمن الدراسة المستفيضة لأى مشكلة قد تنشأ ويؤمن بلوغ نتائج ختامية سريعة •

(ج) ينبغي لهذا النظام ان يستعمل اجراءات للتحقق ملائمة لظروف الحالة المعروضة • وفي هذا الصدد فان الزيارات الفجائية غير الروتينية للمنشآت أو المواقع في الدول الأطراف بعد التنسيق معها ، ستساعد على بناء ثقة متبادلة وستعزز الوفاء بالاتفاقية •

(د) ينبغي ان يسمح هذا النظام باجراء تحريات سريعة وشاملة حيال أى شكوى من عدم الامتثال للاتفاقية •

(هـ) وينبغي ان يسمح بتسوية المنازعات على مستوى الاتفاقات الثنائية •

تدابير بناء الثقة

وهي تشمل التدابير التي يتعين وضعها لتنفيذ شروط الاتفاق ، وتلك التي قد يكون اتخاذها ملائما قبل نفاذ الاتفاق بغية تأكيد الالتزام بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية ، وهو الالتزام الذى أشرت اليه سلفا •

وبصفة أساسية ، ينبغي أن تصمم " تدابير بناء الثقة " بحيث تضمن دوليا تجميد وتقييد استحداث الأسلحة الكيميائية وتخزينها وانتاجها • ومن بين التدابير الممكنة من هذا النوع نود أن نذكر :

(أ) الاعلان عن مرافق التخزين والانتاج ،

(ب) التدمير المبرمج للمخزونات بحضور لجان دولية مدعوة ،

(ج) تفكيك مرافق الانتاج أو تحويلها اذا أمكن الى أغراض أخرى ، وهذا أيضا بحضور لجان دولية مدعوة ،

(د) تبادل المعلومات بين الدول في مجال الأسلحة الكيميائية والمسائل المتصلة بها •

الديباجة وأمور أخرى

اننا نعتقد بوجوب ان تشير ديباجة الاتفاقية الى محتوى المواد التي تتكون منها فحسب ، مع تجنب الاضافات التي قد تتخطى اطارها القانوني أو التي لا صلة لها بغرض الحظر •

ومن جملة الأمور الأخرى التي ينبغي أن تشملها الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، نرى ان الأحكام المتعلقة بنطاق التطبيق ، والتوقيع ، والمصادقة ، والنفاذ ، والتعديلات الخ • يمكن صياغتها على غرار الأحكام المشابهة في " اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر " •

ان ابرام الاتفاقية سالفة الذكر في مجال نزع السلاح ، يجعل من المناسب وضعها في الاعتبار في الحالة الراهنة ، مع اجراء تكييفات معينة حسب ما يقتضيه اختلاف نوع الأسلحة التي يتعين الحد منها •

كانت هذه هي التعليقات التي رغب وفد بلادي في ابدائها في هذه المرحلة من العمل المتقدم في مجال الأسلحة الكيميائية • ولقد آن الأوان لكي تكثف اللجنة جهودها الرامية الى وضع مشروع للاتفاقية • وكلما تم ذلك بسرعة ، سيكون النجاح أكبر في مجال بالغ الأهمية للمجتمع الدولي •

السيد ساران (الهند) : السيد الرئيس ، لقد استمع وفدي باهتمام كبير الى الكلمة التي ألقاها السيد ماكفيل سفير كندا في اللجنة يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٨١ • وأنا أستأذنكم في ان أعقب على بعض الملاحظات التي أبداها السفير الموقر •

ان وقف سباق التسلح في المنظور الكندي " يبدأ بالادراك المتبادل لموازين الأمن الذي قد يفضي الى التوصل الى اتفاقات لتقييد الأسلحة والحد من تطويرها ونشرها • وعلى العكس مما يقال أحيانا ، لا يمكن للجهود ان تركز على تخفيض التسلح الا في حالة واحدة فقط ، عندما يتم احتواء التنافس على التسلح ، بحيث يعكس ذلك دائما نفس التوازن الأمين المناسب " • ويقول السفير في موضع آخر " من الواضح ان أي تجميد انتقائي للاختلال الحالي والمطرد لا يقدم أي حل بالمرة " •

واسمحوا لي أن أعيد الى الأذهان ان الولايات المتحدة كانت قد تقدمت في عام ١٩٦٤ بمقترح الى اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح بتجميد الناقلات الاستراتيجية تأسيسا على ما كان يطلق عليه في ذلك الحين " فلسفة عامة مشتركة " للحد من التسلح ولنزع السلاح • وفي تفسير هذه " الفلسفة المشتركة " قال ممثل الولايات المتحدة في ذلك الحين السيد فوستر ، " ان هذه الفلسفة تفيد ان الخطوة الأولى المنطقية تكمن في تجميد الأشياء حيث هي ومن ثم ازالة العقبات التي تعترض نزع السلاح في المستقبل " •

ويقول ممثل كندا ، في بيان أدلى به في اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح بشأن موضوع التجميد : " فيما بين مرحلة تركيم الأسلحة والمرحلة المأمولة لتخفيض الأسلحة ، يجب أن يكون ثمة وقفة زمنية - مثلما يحدث عند تغيير حركة السيارة من الأمام الى الخلف " • وقد تناول الممثل الايطالي نفس المسألة فقال في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ : " ان الخطوة الأولى في سبيل تحقيق نزع السلاح هي ايقاف سباق التسلح ، وهذا أمر بديهي " • لقد قيل كل ذلك في وقت كانت توجد فيه ادعاءات من كلا الجانبين بالتفوق في مجال القوى النووية الاستراتيجية " على حد تعبير ممثل الولايات المتحدة • ومضى ممثل الولايات المتحدة يقول : " وبصرف النظر عن الطرف المتفوق ، فان هذه الأسلحة هي فيما يبدو أشد الأسلحة تهديدا لكل البلدان " •

وبوسعي أن أضيف أن الولايات المتحدة كانت في ١٩٦٤ هي الطرف الذى يريد انشاء فريق عامل تابع للجنة الثمانعشرية لنزع السلاح للقيام بمفاوضات متعددة الأطراف بصدد هذا المقترح وقد أيدت وفود عديدة، منها كندا ، هذا المقترح •

ولو كان " التوازن الأمني " الذى تحدث عنه سفير كندا الموقر توازنا مستقرا نسبيا ، لكان من الممكن مناقشة اقتراحه عندئذ • والواقع أن التجربة التاريخية توضح أن مفهوم التوازن هو مفهوم غير مستقر في حد ذاته ، ويخضع لتغييرات حسب وجوه الادراك الذاتية ، والتطورات التكنولوجية ، وأخطاء الحساب بل وحتى الرأى المغامر • ان السعي الى نزع السلاح ، كما نراه ، لا يقتصر فقط على السعي الى ايجاد وسائل لتخفيض ما هو موجود في الترسانات ثم ازالة الترسانات القائمة نهائيا ، بل يجب أيضا أن نتأكد من عدم نمو عملنا بينما نحن منهمكون في البحث عن حل • هل يذكر ممثل كندا الموقر أنه خلال الثلاثين سنة أو أكثر التي مرت علينا ونحن نبحث عن حلول لمشكلة نزع السلاح النووى ، تضخمت المشكلة ذاتها وتحولت الى ما اختار هو نفسه أن يدعوه " واحدة من أعقد العلاقات الأمنية في التاريخ ، من حيث القوى النووية والتقليدية " ؟

ومع ذلك ، فما هو التوازن الذى نولع فيما يبدو بالاشارة اليه ؟ هل هو التوازن بين القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهو توازن حاسم بالنسبة للأمن الدولي ؟ أم هو الحفاظ على التوازن فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ؟ وماذا عن التوازن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من ناحية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الناحية الأخرى ؟ غالبا ما يحدد سلام وأمن العالم بمنظار ضيق يعادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أو بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو • وقد يصح ذلك فيما يبدو في منظور بعض البلدان • أما بالنسبة لنا نحن الذين اخترنا عمدا أن نظل بعيدين عن التنافس والمجابهة بين القوى العظمى وحلفاء كل منها ، فان تأثير هذه المعادلات على السلام والأمن الدوليين لا يبدو قليل الخطر • اذ أن امتداد التنافس بين القوى العظمى الى منطقتنا في جنوب آسيا والمحيط الهندى ، وهو أمر له نتائج خطيرة وضارة بأمننا ، يجعلنا أقل حماسا لما يطلق عليه حجة "التوازن" •

ونحن لا نناقش بطبيعة الحال حق أى بلد آخر في أن يتابع مصالحه الأمنية على نحو ما يراه مناسبا • كل ما نرغب في أن نقوله هو أن متابعة المصالح الأمنية لبلد ما لا ينبغي أن تتم على نحو يتجاهل ، بل أسوأ من ذلك ، يعرض للخطر المصالح الأمنية للآخرين • وكما سنحت لنا الفرصة للاشارة الى ذلك سلفا ، فان ذات وجود الأسلحة النووية يهدد بقائنا • ان اعتناق مذاهب الردع النووى ، الذى يدل ضمنا على استخدام الأسلحة النووية ، يعرض مصالحنا الأمنية للخطر على نحو مباشر وجذرى • هذه هي رؤانا الواضحة التي تعكس فيما نعتقد الحقيقة اليوم •

أما النقطة الثانية التي تعرض لها سفير كندا الموقر فهي " تعذر محاولة التفريق بين نزع السلاح النووى والسلاح التقليدى " • ونحن لا نقبل هذه المقولة • فالأسلحة النووية أسلحة دمار شامل • ولقد قيل في هذه اللجنة ما يكفي لتوضيح كون الأسلحة الذرية قد استحدثت بعدا تدميريا غير مسبوق وجديدا كل الجدة في مفهوم الحرب • كيف يمكننا أن نتحدث عن الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية في نفس واحد ؟ اذا كانت بعض الدول قد اختارت الاعتماد على الأسلحة النووية ، أو ما يسمى بالردع النووى ، من أجل تجنب النتائج السياسية والاجتماعية المترتبة على استبقاء أو زيادة قواتها المسلحة التقليدية ، فتلك مسألة أخرى • فالأسلحة النووية تبدو لها بديلا رخيصا • وليس من المصادفة أن تصرف أربعة أخماس نفقات التسليح العالمية على القوات المسلحة التقليدية وأسلحتها وأن يصرف الخمس فقط على التسليح النووى • ومع ذلك فان هذا الخمس يزيد عما يكفي لتدمير الحياة بأسرها على الأرض عدة مرات •

ولقد قيل الكثير أيضا حول الوضع " المؤسف " القائم في أوروبا ، والذى نطالب بأن نقبله بوصفه حقيقة " تعسة " • وعلينا ألا نغفل عن أن هذا الوضع المؤسف هو نتيجة للقرارات السياسية الواعية التي اتخذها زعماء البلدان المعنية • ان الأسلحة النووية لم تسقط هكذا في جحورهم ، ثم أصبحت ، دون أن يشعر أحد ، جزءا من " التوازن " • ان الأسلحة النووية أصبحت جزءا مما يطلق عليه التوازن من خلال سلسلة من القرارات الواعية وهي قرارات ترمي الى الامتناع عن الانفاق لبناء القوى التقليدية انتقالا الى بديل أرخص وأشد تدميرا • أما أولئك الذين لم يحتازوا أسلحة نووية ذاتية مستقلة فقد استشعروا القوة ، اذا جاز استخدام هذه الكلمة ، من ترتيبات الأمن النووية الجماعية التي توفرها مواثيق عسكرية تترأسها القوتان العظميان المتنافسان •

ويجب أن أعترف بأنه حرى بنا أن نستغرب ما نسمع من أولئك الذين يحذروننا من انتشار الأسلحة النووية ، من أنه يجب النظر الى الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية معا كمجموعة واحدة • ان جماع منطق عدم الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يكمن في طابعها الفريد والمدمر ، وفي قدرتها على اشاعة الموت والخراب فيما يجاوز الحدود الوطنية ، وباختصار ، في طبيعتها كوسيلة دمار عالمية • ومع ذلك ، فان هذا الحكم يعطّل في بعض البيئات وبعض الساحات الخاصة • وأسوأ من ذلك أن تقلب الحجة رأسا على عقب ، فيقال ان احتياز الأسلحة النووية والخيار في استعمال هذه الأسلحة يعتبران ضروريين لحفظ السلام وتفادى الحرب •

نحن لا نرغب في التقليل من أهمية نزع السلاح التقليدى • ولكن علينا ألا ننسى أنه حتى فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ، فالدول الحائزة للأسلحة النووية هي ذاتها الدول التي تمتلك أهم الترسانات • على أنه قد ينبغي لأولئك الذين يبدون مثل هذا الحماس من أجل الحفاظ على " التوازن " واجراء وزن دقيق للقوة العسكرية النسبية لخصومهم المذكورين أن يوجهوا عناية أكبر الى الاختلال الخطير الذى يوجد فعلا فيما بينهم ، سواء كدول حائزة للأسلحة النووية أو كحلفاء لهذه الدول ، وبين البقية غير النووية من العالم التي يتكون معظمها من البلدان النامية التي يضحى دائما بمصالحها الأمنية في سبيل " مصالح " الشرق والغرب أو التوازن الثنائي الاستقطاب • ان أولئك الذين يقولون بأن " التجميد الانتقائي للاختلال القائم والمطرد " لا يقدم أى حل بالمرة لمشكلة الاستقرار الدولي لا يديرون الفكرة في رؤوسهم مرتين حين يدعون الى نفس " التجميد الانتقائي " فيما يتعلق بالثغرة المنفغرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من جانب والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الجانب الآخر • بل على العكس من ذلك تماما ، ثمة انطباع بأنه يمكن للدول

غير الحائزة للأسلحة النووية أن تساعد على نحو ما في عملية نزع السلاح النووى بالاتفاق على خفض قواتها التقليدية ، كما لو كانت هذه القوات تشكل تهديدا للدول الحائزة للأسلحة النووية ولحلفائها •

ويقودنا ذلك الى ملاحظة أخرى أبداها سفير كندا الموقر • فقد قال " ان عددا من مناطق الأزمات في أجزاء أخرى من العالم لم تأخذ بعد تماما صياغة ايديولوجية كما هو الحال بين الشرق والغرب • فان الأغلبية الساحقة للمنازعات ، وبخاصة في العالم الثالث ، هي اقليمية من حيث النطاق وغالبا ماتكون تعبيرا عن مشاحنات عميقة الجذور وتاريخية تتعلق بقضايا محلية " • ولسنا متأكدين تماما ما الذى يعنيه هذا القول • فهل النزاع بين الشرق والغرب يتخذ تماما شكلا ايديولوجيا ؟ أليست هناك مشاحنات عميقة الجذور وتاريخية تتعلق بقضايا محلية واضحة الظهور أيضا في أوروبا ؟ وهل المجابهة لايديولوجية أرفع وأسمى على نحو ما من نوع المنازعات التي يشاهدها الممثل الكندى الموقر في العالم الثالث ؟ ان نزع السلاح الحقيقي يجب أن تشترك فيه كل الأمم وكل المناطق في العالم • ولكن ليس هناك مهرب من حقيقة أن القوتين العظميين تشتركان نسبة ساحقة من الاسلحة العالمية ، النووى منها والتقليدى على حد سواء • وليس هناك مهرب من حقيقة أن أوروبا هي أشد مناطق العالم تركيزا للأسلحة النووى منها والتقليدى على حد سواء • كيف يمكن أن توضع كل المناطق الأخرى في العالم على قدم المساواة مع أوروبا ، سواء من الناحية النوعية أو الكمية ؟ وحتى اذا كنا نرغب في تركيز الاهتمام على منازعات العالم النامي " التي هي اقليمية من حيث النطاق " و " التي تعبر عن مشاحنات عميقة الجذور وتاريخية تتعلق بقضايا محلية "علينا ألا ننسى أن كثيرا من هذه المنازعات تشجعها وتغاقمها في الغالب قوى خارجية ، هنا أيضا لصالح مايسمى " توازن القوى " •

لقد أسعدنا حقا أن يقر الممثل الكندى الموقر بالعلاقة المتبادلة بين الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية • والواقع أننا على استعداد أكيد لاستكشاف " استراتيجية الخنق التي أوضحها في بيانه ، مع ادخال بعض التغييرات على عناصر الموضوع • بيد أنه توجد بعض التأكيدات التي أبديت في هذا الصدد والتي نجد من المتعذر قبولها •

أولا ، نحن نشك في المعادلة الظاهرية التي يحاول اقامتها بين احتياز أسلحة نووية وبين احتياز القدرة على صنع الأسلحة النووية • فهناك بلدان عديدة اليوم تملك التكنولوجيا والمواد اللازمة لكي تصبح دولا حائزة للأسلحة النووية ، اذا قررت ذلك • وبمرور الوقت ستنضم دول أكثر فأكثر الى صفوف الدول التي تملك مقدرة صنع الأسلحة النووية • ومن المتوقع أن يحدث ذلك ، حيث أن التكنولوجيا النووية ستمتد الى عدد مطرد الزيادة من البلدان ، رغم محاولات اقامة الحواجز لمنع تدفق التكنولوجيا من البلدان الصناعية الغنية الى العالم النامي • ان التكنولوجيا النووية محايدة ، شأنها شأن أى تكنولوجيا أخرى ، يمكن استخدامها استخداما سلميا أو استخداما عسكريا • وتوجد مشكلة مماثلة في ميدان آخر هو ميدان الكيماويات • ذلك أن لعدد كبير من الكيماويات السامة استخدامات سلمية ولكن يمكن أيضا استخدامها لصنع عوامل حربية كيميائية • ولا يمكن لانسان جاد أن يشير بألا تقوم البلدان النامية لذلك السبب بتطوير صناعاتها الكيميائية أو بعدم السماح لها بالوصول الى الكيماويات السامة • وينبغي أن تتجه الجهود الى ترتيب التزام سياسي على كافة بلدان العالم يكون مقبولا وخاضعا للتحقيق على الصعيد العالمي لضمان استخدام العلوم الكيميائية والنووية في الأغراض السلمية فقط •

ان الهند تملك الآن ومنذ سنوات عديدة المقدرة اللازمة للانتقال الى ميدان الأسلحة النووية • ولكنها اختارت عمدا ، وعن حكمة فيما نعتقد ، أن تقرر استغلال الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط • وتوجد بلدان أخرى عديدة في نفس الوضع • ولا يمكننا أن نقبل مايقال من أن هذه البلدان لمجرد كونها تمتلك ، مثل الهند ، مقدرة صنع الأسلحة النووية تقلل الأمن الدولي •

ان المقدرة ليست هي القضية الحاسمة هنا ، وانما النية • ونحن نتفق على أن قيام أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية باعلان نيتها في أن تصبح قوة حائزة للأسلحة النووية أمر له أثر ضار من حيث نظرة جيرانها اليها ومن حيث تهديدها للأمن الدولي ذاته • ولكن اذا طلب منا أن نعتقد أن الطريق الوحيد المتاح أمام أى بلد لكي يعلن أنه لا يتمسك بما يدعى " خيار" تطوير الأسلحة النووية هو أن يقبل التزامات وضمانات تمييزية تنطبق على نحو غير منصف ، فهذا بطبيعة الحال تختلف سبلنا • ان الهند ملتزمة بهدف عدم الانتشار ، رأسيا وأفقيا على حد سواء • ولقد كانت الهند هي التي قامت في عام ١٩٦٤ بقيد هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وباسترعاء انتباه الدول الى التركيز عليه • ولكن لا يسعنا أن نقبل شيئا يدعى بنظام عدم الانتشار ويقوم بتأييد بل وبتأييد الانقسام غير المتكافئ بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ان قبول هذه النقطة المبدئية لا يمكن أن يتعادل معناه مع مفهوم البلد الذى يرغب في التمسك " بخيار" تطوير الأسلحة النووية •

واذا كنا نرغب في الكلام عن فتح باب الخيارات فما هو وضع البلدان الأعضاء في تحالفات نووية ؟ فقد تكون هذه البلدان قد وقعت على معاهدة عدم الانتشار • ومع ذلك فهي تشترك بحماس كبير في ترتيبات الأمن التي تدعو الى التوزيع والاستخدام الجماعيين للأسلحة النووية • بل ان بعضا من البلدان ذاتها الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ، تنتشر في أراضيها الأسلحة النووية ، وقد قيل لنا ، أنها تشارك في أى قرار يتخذ بصدد استخدامها • أى نوع من الخيارات يمكن أن يكون هذا ؟ ان حلفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تكون قد تخلت عن خيار انتاج واحتياز أسلحة نووية خاصة بها ، ولكنها لم تتخل بالتأكيد عن خيار استخدام الأسلحة النووية في الدفاع عن نفسها •

وثمة مفهوم آخر استخدمه سفير كندا الموقر ولا يسعني أيضا قبوله • فقد قال ان " ظهور دول تملك مقدرة صنع الأسلحة النووية ، أو يفترض فيها تملك مقدرة صنع هذه الأسلحة لهو أمر يعقّد الى حد كبير التوازن العسكرى الاقليمي ويشيع الاضطرابات فيه ، بما يتجاوز الأثر الناشئ عن منظومات الأسلحة النووية المستحدثة في المناطق التي توجد بها فعلا " • وليس من الواضح تماما بأى معنى يستخدم السفير ماكفيل عبارة " مقدرة صنع الأسلحة النووية " • فكما أشرت فيما سبق ، ان احتياز التكنولوجيا والدراية النووية وتطويرهما يمكن أن يستخدما سلميا كما يمكن أن يستخدما عسكريا • ولا يمكن معادلة مجرد احتياز الدراية النووية بنية صنع الاسلحة النووية • ولكن بصرف النظر عن هذه المسألة ، فان السفير الكندى يقول فيما يبدو ان ظهور أية دولة جديدة تحوز الأسلحة النووية أو تملك مقدرة صنع الأسلحة النووية (أيا كان معنى ذلك) ستترتب عليه نتائج أخطر بكثير من استمرار الدول القائمة الحائزة للأسلحة النووية في تركيم وتطوير الأسلحة النووية • ومن ثم ، فبالرغم من قبوله لمبدأ وجود علاقة متبادلة بين الانتشار الرأسي والأفقي ، فقد أكد سفير كندا الموقر في الواقع المقولة التي أصبحت الآن دفاعا رائجا لاستمرار سباق التسلح النووى فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • واذا كان لابد من قبول منطقه ، فان الانتشار الأفقي مفعم بأخطار أكبر من أخطار الانتشار الرأسي • وليس هناك سوى خطوة ضيقة بين هذا المنطق وبين النظرية التي تقول بامكان

استمرار الترسانات القائمة للأسلحة النووية في الزيادة كميا ونوعيا دونما تأثير كبير على الأمن العالمي، وأنه يجب توجيه كل الاهتمام للتركيز على منع ظهور قوة جديدة تموز الأسلحة النووية أو تملك مقدرة صنع الأسلحة النووية • كذلك ليس هناك سوى خطوة يسيرة بين هذا المنطق وبين النظرية التي تقول باجازة استمرار الانشطار الحالي في العالم الى مالانهاية بين حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تملك وسائل القدرة على تدمير العالم ، وبين بقية العالم التي تتكون من الدول غير ذات المقدرة النووية ، شريطة أن يظل النادى النووى في صورته الاستثنائية التي هو عليها اليوم • ولا يمكن أن يتوقع منا أن نقبل مثل هذا التفكير • ان التهديد الرئيسي للسلام والأمن اليوم يكمن في استمرار سباق التسلح ، وخاصة في الجانب النووى • ان حظر اندلاع الحرب النووية ، التي يمكن أن تطمس الحضارة الانسانية ، يأتي من قبل أولئك الذين يملكون الأسلحة النووية لا من قبل أولئك الذين قد يظن أنهم يملكون مقدرة احتياز هذه الأسلحة •

وأخيرا ، أقول بأن الحجج التي نقدمها لمعارضة الأسلحة النووية لا تنطبق فقط على تلك الفئة من الدول التي تمتلكها • فنحن نود أن نتفاوض حول تدابير تنطبق على قدم المساواة ودون تمييز ، على كل الدول • ومن ثم ، فنحن نقترح عقد اتفاق متعدد الاطراف يحظر استخدام الأسلحة النووية من جانب كل الدول • ونحن نزكي ونؤيد عقد معاهدة لحظر التجارب تلتزم بموجبها كل الدول بحظر اجراء تجارب للأسلحة النووية في كل البيئات وعلى الدوام • ونوصي باتخاذ تدابير لوقف انتاج الأسلحة النووية وحظر انتاج المواد الانشطارية ، على أن يصاحب ذلك اتخاذ تدابير مناسبة للتحقق وللتأكد من الامتثال لهذه التدابير بحيث تنطبق على كل الدول على نحو منصف وعلى أساس لا تمييزى وليس في عزمنا أن نطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف اختبار الاسلحة النووية في الوقت الذى نتمسك فيه " بخيار" الاستمرار في اجراء هذه الاختبارات • ولا نطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل ضمانات بصدد كل مرافقها النووية ، ونرفض في نفس الوقت قبول هذه الضمانات بصدد مرافقنا نحن ، لا ، بكل تأكيد ، وانما مثلما قال السفير الموقر بصدد التحقق " نحن لا نطلب من الآخرين أن يفعلوا أى شئ أكثر مما نحن مستعدون لفعله " •

السيد يوساهلانغ (بورما) : سيدى الرئيس ، بوصفي ممثلا حظي بلده بامتياز الابقاء على علاقات صداقة وحسن جوار راسخة منذ زمن طويل مع الهند ، أشعر بسرور بالغ لرؤيتكم تترأسون أعمال لجنة نزع السلاح أثناء هذا الجزء الحاسم من دورتها السنوية • وقد شهدت نجاح رئاستكم خلال الاسبوعين الماضيين واني لموقن أن مهارتكم الدبلوماسية وثراء خبرتكم سوف يعودان دون شك على هذه اللجنة بنتائج ملموسة •

واسمحوا لي أيضا أن أضم صوتي الى من سبقني من المتكلمين لكي أعرب عن بالغ امتنان وفدى لسفير هنغاريا السيد كوميفيس الذى كان اسهامه في عمل اللجنة خلال شهر حزيران / يونيه اسهاما عظيم القيمة •

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا برؤساء الوفود سفير الأرجنتين السيد كاراساليس ، وسفير ايران السيد أحمد جلالي ، وسفير سرى لانكا السيد تيسا جاياكودى ، وسفير فنزويلا السيد نافارو الذين انضموا مؤخرا الى هذه اللجنة • وأنا واثق من أن خبرتهم ستكون ثمينة في أعمال هذه اللجنة •

في ١٢ آذار/ مارس ١٩٨١ ، في الجلسة العامة ١١٤ للجنة نزع السلاح ، ألقيت بيانا عرضت فيه آراء وفدى المدروسة بشأن موضوع وضع برنامج شامل لنزع السلاح • وليس لدى الكثير مما أضيفه الى ما قلته في ذلك الوقت • ومع ذلك ، أود أن أكرر في هذا المقام أن لدينا اطارا زمنيا بشأن هذا الموضوع عهد الينا به المجتمع الدولي وهو تقديم تقرير الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المزمع عقدها خلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ • وفيما يتعلق بتقدم العمل داخل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، يشعر وفدى بالارتياح لانه وضع ، برئاسة سفير المكسيك غارثيا روبليس ، طريقة للعمل تهدف الى تحقيق أقصى قدر من النتائج خلال الأسابيع المتبقية من شهرى تموز/ يوليه وآب / أغسطس • وقدم وفدى مع أعضاء آخرين من مجموعة الـ ٢١ مقترحات محددة في ورقتي العمل CD/CPD/WP.36 و 36/Add.1 مبينا أقصى أساس نهجي مشترك لكي ينظر فيه الفريق العامل المخصص • ولوفدى صادق الأمل في أن تنتج المقترحات المحددة لمجموعة الـ ٢١ زخما جديدا لعمل اللجنة بشأن هذا الموضوع وفي أن يكون في الامكان التحرك قدما صوب نهاية توافقية قبل الدورة الاستثنائية الثانية • وسيسهم وفدى ، سواء بصورة فردية أو بصورة مشتركة مع بقية أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، في تحقيق هذا الهدف •

واسمحوا لي ، مع احتمال تكرار ماسبق ان قلته ، بأن اقول كلمات قليلة بشأن المبادئ التي يجب أن يقوم على أساسها أى برنامج شامل لنزع السلاح • ويرى وفدى بعد دراسته للموضوع أنه ينبغي أن يتجاوز أى برنامج شامل لنزع السلاح في جميع جوانبه حدود العبارات الرسمية الصرفة المستخدمة في الاعراب عن النية **السياسية** في تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وينبغي بدلا من ذلك ، أن يشمل التزامات سياسية حقيقية من أعلى درجة من جانب جميع الدول ، وخاصة من جانب الدول التي لها اكبر الترسانات العسكرية ، للقيام بحسن نية بتنفيذ جميع تدابير نزع السلاح في غضون اطار زمني معقول وواقعي •

ان أى برنامج شامل لنزع السلاح لا يتضمن احكاما بشأن مسائل نزع السلاح النووى سوف يتعرض لنقص خطير في مضمونه يمكن في النهاية أن يبطل قيمته كتدبير مركب لنزع السلاح • وان معتقدنا والتزامنا هما أن مسائل حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى تستحق أعلى مرتبة من الاولوية وأعجل دراسة في البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى نحاول وضعه • وان وفدى لموقن من أن اللجنة ستستطيع ، بالصبر ، والتفاهم وقدر كبير من التوفيق في جميع النواحي البدء في وضع نص مقبول من جميع الاطراف لبرنامج شامل لنزع السلاح من شأنه أن يعكس بدقة توافق آراء المجتمع الدولي وآماله •

وانني أود ، مستخدما الحق الوارد في الفقرة ٣٠ من المادة الثامنة من النظام الداخلي للجنة ، أن اقدم تعليقات مختصرة فيما يتعلق بالحالة الراهنة للمفاوضات بشأن اثنين من بنود جدول الأعمال يعلق وفدى عليهما أعلى درجة من الاولوية والأهمية — وهما حظر كامل للتجريب النووى في جميع البيئات من ناحية ، ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى من ناحية أخرى — ونظرا لأنني أعلنت مبادئ وفدى بشأن المسألتين الاساسيتين لنزع السلاح في بياني الذى القيته في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨١ أكاد لا أحتاج الى اضافة أى أفكار جديدة • وقد قدمت أيضا وفود أخرى كثيرة مقترحات محددة بشأن هذه المسألة • وعلى الرغم من كل ذلك ، فان استمرار انعدام الارادة السياسية من جانب دول كبرى معينة جعل هذه اللجنة عاجزة • وان وفدى يشعر بالحزن ازاء هذا الفشل في الوفاء بالمسؤوليات الاساسية والجوهرية للجنة •

ان التزام وفدى راسخ رسوخا قويا في اعتقاده بأن الآلية الوحيدة الواقعية والمنتجة المتاحة لاجراء مفاوضات فعالة ومؤثرة في ظل الظروف الحالية هي الطرائق التي اتخذناها في شكل الافرقة العاملة المخصصة • وان طريقة العمل هذه هي نتيجة مفاوضاتنا الدقيقة • وبصراحة ، يصبح من الصعب تصديق أن أى طريقة اخرى غير الطرق التي تستخدمها حاليا لجنة نزع السلاح ستقودنا الى نهاية مثمرة لمهامنا الاساسية والجوهرية • وبدلا من ذلك ، قد نقاد الى سلسلة مسهبة ولا وجهة لها من المناقشات من النوع الذى اثقل كاهل هذه اللجنة طويلا ، ويرى وفدى اننا استنفدنا جميع الخطب النظمية المطولة والتقليدية فيما يتعلق بنزع السلاح • وان مابقي عمله هو اتخاذ خطوة ثابتة الى الأمام •

وقد ناشد وفدى مرارا وتكرارا ، سواء مع أعضاء مجموعة الـ ٢١ أو بصورة فردية ، حسن تقدير أعضاء هذه اللجنة لكي تتخذ خطوة حاسمة من أجل بدء مفاوضات هادفة بشأن نزع السلاح النووى • ونحن في مجموعة الـ ٢١ نأسف بالغ الأسف لأنه كثيرا ما تلقى نداءاتنا العاجلة واحيانا المؤثرة ، ومناشداتنا وتوسلاتنا استجابة سلبية من جانب دول كبرى متفاوضة منعنا تكتمها وترددها من انجاز عمل فعال بشأن هذه البنود • وقد انضم وفدى الى الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٢١ في محاولة لتليين هذا الموقف الجامد عن طريق تقديم مقترحات محددة وايجابية • وان الوثيقتين CD/180 و CD/181 هما اثنتان من القائمة الطويلة لهذه المقترحات البناءة • وقد أوضح هذان المقترحان بألفاظ لا تحتمل اى لبس تدابير محددة للخروج من هذا المأزق وبدء حوار فعال في اطار رسمي منظم •

وقد أفزعنا وملأنا ببالغ الأسف ، ان نواجه مرة اخرى مقترحات مجموعة الـ ٢١ المعروضة على اللجنة في ١٤ تموز/ يوليه ١٩٨١ نفس المقاومة العنيدة • ويشارك وفدى في الآراء المعرب عنها في هذه القاعة والتي تلقي شكوكا على نجاح الاعتبار السياسي لهذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة حتى ولو تعذر حل مسألة أساسية مثل تكوين آلية اجرائية خلال السنوات الثلاث لوجودها • وسوف تكون هناك حاجة الى المواظبة والفهم المتبادل والتساهل الى اصرار على تسوية الخلافات بصدق اذا كنا نريد منع اضعاف السلطة التفاوضية للجنة • وسوف يستمر وفدى في السعي بأكثر الطرق اتساما بالاصرار الى العمل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة المعروضة على اللجنة •

ودعوني أعلن آراء وفدى بشأن الحالة الراهنة للمفاوضات الجارية داخل الافرقة العاملة المخصصة بشأن مايشار اليه على نحو غير رسمي بالاسلحة الكيميائية ، والضمانات الأمنية والأسلحة الاشعاعية •

وسأتكلم اولا عن مسألة الأسلحة الكيميائية - البند ٤ من جدول أعمالنا • وقبل القيام بذلك ، اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ امتناننا للسيد أوكاوا سفير اليابان الذى مهدت معالجته المتسمة بالجهد والدينامية والمهارة لهذه المسألة المتشابكة في ١٩٨٠ الطريق للهيكل الحالي للمفاوضات بالرئاسة النشطة للسيد ليدغارد سفير السويد • لقد كان طول باعه وشدة التزامه تجاه هذه المسألة مصدر الهام لنا وجعلانا أكثر اصرارا على تحقيق نتائج ايجابية •

ان لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، وهي بند له أولوية في جدول الأعمال المتصل بنزع السلاح ماض طويل وصعب • وعلى الرغم من الجهود والمحاولات المتسمة بحسن النية التي يبذلها المجتمع الدولي لاسترعاء انتباه مختلف المحافل التفاوضية لنزع السلاح الى هذه المسألة فهي

لا تزال مستعصية على الحل التفاوضي الشامل • وتشير الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، في الفقرة ٧٥، اشارة قاطعة الى الحاجة الملحة الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية • وعلى عكس الأسلحة النووية التي تحتاج الى درجة عالية جدا من التكنولوجيا والتطور في نظم الانتاج والنقل ، فان الأسلحة الكيميائية أسلحة للتدمير الشامل منخفضة التكاليف سهلة الاحتياز والاستخدام بآثار مخربة • وفضلا عن ذلك ، مكنت سرعة تطور العلم والتكنولوجيا الى حد كبير من مضاعفة قوة فتك الأسلحة الكيميائية وقدراتها الضارة اضعافا كثيرة • ومن شأن تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية الثنائية ، على النحو الذى نشأت به ، ان تمكن من الناحية العملية جميع منشآت الانتاج الصناعي العام البريئة المظهر من صنع عوامل حربية كيميائية للتدمير الشامل بقدر أكبر من السرية والسهولة • وان وفدى ، آخذا في الاعتبار الخطر الحقيقي والتهديد المحتمل الكاسح لامكان احداث مالا حصر له من هلاك أو أذى أو ضرر للبشر والحيوانات والحياة النباتية ، يرى الضرورة العاجلة لعقد اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا •

لقد أحرز الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، منذ شباط/ فبراير ١٩٨١ تقدما محسوسا في مداولاته من أجل حل قضايا عديدة تدخل في اعداد اتفاقية دولية للأسلحة الكيميائية • ومما يشجع وفدى ملاحظة ان هناك التقاء في الآراء قد نشأ بشأن سلسلة كبيرة الى حد ما من النهج المفاهيمية وانه يجرى بذل الجهود لتضييق مجال اختلاف الآراء • ويعتقد وفدى مخلصا ان هذا الاتجاه الايجابي داخل الفريق العامل سوف يستمر في اكتساب قوة دافعة وفي الاسراع صوب التحقيق النهائي لعقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية • غير أن هذا الهدف سيظل وهميا ان لم نستطع تقرير مبادئ أساسية معينة واذا فشلنا في تحديد اتجاه هادف وجيد التحديد • حقا ، سيكون من المهم الى أقصى درجة التوصل الى قرارات سياسية بشأن القضايا الرئيسية مثل نطاق الاتفاقية ، والاعلان عن المخزونات والمنشآت وتدميرها ، ونظام التحقق والامتثال ، وتدابير الحماية وبناء الثقة الخ • ولكن وفدى يتساءل عما اذا كان يمكن اتخاذ هذه القرارات السياسية ، على أهميتها وطابعها الاساسي ، على نحو فعال وبطريقة واقعية في حالة عدم وجود ولاية واضحة ومحددة تمكن الفريق العامل من الشروع في مهمة التفاوض فعلا على اتفاقية للأسلحة الكيميائية • ويرى وفدى تبعا لذلك انه من الضرورى تنقيح الولاية الحالية للفريق العامل المخصص لكي يعكس ويطابق بامانة الأهداف التي اسندت اليه • ومع ذلك ، يشعر وفدى بالارتياح لما يجرى احرازه من تقدم في اطار طريقة العمل الحالية وينوى الاشتراك بهمة من أجل تحقيق نتائج اكثر تحديدا ، ويأمل وفدى في أن تعطى مشاورات السفير ليدغارد نتائج ايجابية وفي أن تتيح لنا فرصة مؤاتية لبث القوة والحيوية في الفريق العامل بمقتضى ولاية جديدة •

وثمة قضية مايزال يوجد بشأنها آراء مختلفة الى حد كبير هي نطاق الاتفاقية وقضية أخرى هي التحقق والامتثال • وستكون هاتان القضيتان حيويتين في اعداد مشروع لاتفاقية للأسلحة الكيميائية للنظر فيه وبناء على ذلك ، ينبغي اجراء بحث جدى ومتعمق لجميع المقترحات المتعلقة بهذه القضايا الرئيسية بهدف ايجاد صيغة مقبولة من الجميع • وفيما يتعلق بوفدى ، نود أن يكون نطاق الاتفاقية شاملا بقدر الامكان ، وان يشمل حظرا كاملا لاستحداث ، وانتاج ، وتخزين ، واحتياز واستبقاء ، جميع الأسلحة الكيميائية وتقديم المساعدة بشأنها ونقلها وان يشمل ايضا تدميرها •

ان مسألة التحقق ستلعب دورا حاسما فيما يتعلق باتفاقية ناجحة للاسلحة الكيميائية • وكما يعلم جميعنا ، فان اى نظام لتدابير تهدف الى ضمان امتثال دقيق لأحكام اتفاقية الأسلحة

الكيميائية يشكل قضية متشابكة وحساسة سيكون من الضرورى تناولها بأقصى درجة من العناية • وسيكون من الانجازات المثالية لو امكننا ان نتفق جميعا على اجراء تحقق مضمون ١٠٠ في المائة ، ولكن ينبغي لنا في عالمنا هذا المفتقر الى الكمال ان نكون واقعيين وعمليين في نهجنا • وسيسعد وفدى ان يرى مجموعة متوازنة من نظم الرقابة الوطنية والدولية تنطوى على حد أدنى من عنصر التدخل •

ان وفدى يقدر بالغ التقدير اسهام حكومة فنلندا في اتاحة فرصة لهذه اللجنة لكي تطلع على المشروع الفنلندى بشأن دور التحليل الآلي لعوامل الحرب الكيميائية والتحقق منها • وانني لواثق من أن الحلقة التدريبية التي عقدت في هلسنكي في حزيران/ يونيه كانت نهجا عمليا لبحث هذه المشكلة المعقدة • وأود أيضا انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن ارتياحنا لنتائج اجتماع الخبراء الكيميائيين بشأن تحديد السمية الذى عقد برئاسة دكتور لاندين السويدى • وان وفدى على يقين أن بوسع هذه الدراسة الفنية للجوانب التقنية لمشاكل معينة ان تساعد على توضيح عدد من المشاكل المعقدة • ويتطلع وفدى بصدق الى زيادة اشتراك واسهام الخبراء التقنيين في المستقبل •

ولقد اتفقنا جميعا على ان نزع السلاح النووى والقضاء التام على الأسلحة النووية هما الامران الوحيدان اللذان يمكن أن يقدما ضمانات فعالة حقا ضد خطر الحرب النووية واستخدام الأسلحة النووية • وتؤكد الفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح هذه الحقيقة • وريثما يتم تحقيق هذا الهدف الطويل المدى لنزع السلاح ، يحق لجميع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أن تحصل على ضمان قاطع غير مشروط بانها لن تكون هدفا سواء لهجمات او للتهديد بهجمات بهذه الأسلحة • وفي جميع البيانات المبدئية التي استمعت اليها حتى الآن ، تكاد اعادة تأكيد هذه الحقيقة تكون امرا عالميا • وفي هذا الصدد ، دعا المجتمع الدولي الدول الحائزة للاسلحة النووية الى اتخاذ خطوات فعالة لتحويل التزامها الى حقيقة • وقد اشارت الجمعية العامة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الاولى الى مايلي :

" ... فان الدول الحائزة للاسلحة النووية مدعوة الى اتخاذ خطوات لتؤمن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وتحيط الجمعية العامة علما بالاعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحثها على متابعة الجهود الرامية الى أن تعقد من الاتفاقات الفعالة المناسبة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " •

منذ اعتماد هذه الوثيقة التوافقية في ١٩٧٨ ، قدم عدد من المقترحات في هذه اللجنة وغيرها من المحافل الدولية • وتم تقديم نهج مختلفة للنظر فيها وما تزال توجد آراء متباعدة فيما يتعلق بالمبادئ والمدركات الأساسية •

ان وفدى يقر الآراء المعرب عنها داخل هذه اللجنة والقائلة ان على الفريق العامل المعني بالضمانات الأمنية أن يركز على التوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك ينبغي ادراجه في صك دولي مقبل • وقام الفريق العامل المخصص ، في محاولة لايجاد مثل هذه الصيغة أو هذا النهج ، برئاسة الوزير الايطالي تشارابيكو ، وعبأ كامل قدرته التفاوضية للتوفيق بين مختلف الصيغ في صيغة واحدة متماسكة يمكن للجميع قبولها • وكان معروضا على الفريق العامل المخصص عدد من البدائل

يبلغ ثمانية على حد اعتقادى • وكان بعضها يشتمل على ضمانات قاطعة وغير مشروطة كان يمكن لوفدى قبولها دون تردد في حين أن البعض الآخر يتنافى مع الهدف الذى نعمل من أجله • ومع ذلك فان وفدى يرى أن الأخذ بصيغة مشتركة للضمانات الأمنية تنطوى على عناصر يمكن التوصل اليها أثناء التفاوض داخل هذه اللجنة ، ويوافق عليها من جميع من يعنيهم الأمر ، أمر يترك مجالا فسيحا للتفاوض فيما يتعلق بأعمالنا المقبلة • ويرى وفدى أنه مهما كانت الصيغة المشتركة التي قد نستطيع وضعها ينبغي الا تكون هدفا في حد ذاتها ، بل ينبغي ، بدلا من ذلك ، أن تكون أداة واسطة دينمية لايجاد تحسين في الحالة الراهنة للمفاوضات داخل الفريق العامل • وقد اثبتت المناقشات التي دارت داخل الفريق العامل أن هناك اتجاها الى وضع أولويات فيما يتعلق بأمن الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها • ويبدو أن مصالح أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي توجد خارج نظامي التحالف العسكرى لا تتمتع بنفس مستوى الأهمية والجدية • وهذه النزعة تتنافى مع ذات الهدف الذى نحاول تحقيقه ولذلك يتعذر قبولها من جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بما فيها بلدى •

ان موقف وفدى بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من تلك الأسلحة مستمد من العقيدة الاساسية المكرسة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى والتي تنص ، في جملة امور ، على ان كلا التدابير النوعية والكمية لنزع السلاح هام بالنسبة لوقف سباق التسلح وانه يجب ان تشمل الجهود المبذولة لهذا الغرض مفاوضات بشأن الحد من التحسين النوعي للاسلحة ووقفه ، وخاصة اسلحة التدمير الشامل واستحداث وسائل حربية جديدة • وتتضمن الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية مزيدا من التفصيل فيما يتعلق بالحاجة الى اتفاقات محددة لحظر انواع معينة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة يمكن التعرف عليها • وتتضمن الفقرة ٧٦ من الوثيقة الختامية وما أعقبها من قرارات الجمعية العامة تعليمات لهذه اللجنة باجراء مفاوضات لعقد اتفاقية تحظر استحداث ، وانتاج ، وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية •

واستجابة لهذه النداءات المحددة من جانب المجتمع الدولي ، أيد وفدى دائما وبثبات المقترحات الداعية الى منع تطبيق الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الجديدة في الاغراض العسكرية ، بما في ذلك حظر الأسلحة الاشعاعية •

ويشعر وفدى بارتياح تام للجو العملي الذى تجرى فيه الآن المفاوضات داخل الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية الذى يرأسه مفاوضنا المحنك السفير الهنغارى كوميفيس• وانني واثق من أن هذه الرئاسة الفعالة ستزيد من القوة الدافعة المحركة لعمل الفريق العامل •

وقد اثبتت المناقشات التي دارت داخل اللجنة وداخل الفريق العامل المخصص وجود اختلافات اساسية في النهج المتبع بالنسبة لمسألتي تعريف الأسلحة الاشعاعية ونطاق الاتفاقية المقبلة • وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ مقترحات محددة الى الفريق العامل • ويأمل وفدى في أن تسهم المقترحات الموضوعية التي قدمتها المجموعة اسهاما ايجابيا في نجاح عقد اتفاقية للاسلحة الاشعاعية وان المسائل موضوع الخلاف المتعلقة بحكم للاستثناء يمكن أن يضفي صفة الشرعية على الأسلحة النووية سواء بصورة ضمنية أو صريحة ، ومفهوم الحرب الاشعاعية واجراءات الشكوى والتحقق ، والهجوم على المنشآت النووية وعلاقة الاتفاقية المقترحة بالتدابير والاتفاقات الاخرى لنزع السلاح ، كل ذلك يمثل بعضا من المسائل المتشابكة التي يمكن تناولها بدرجة عالية من المرونة والتساهل المتبادل • وسوف تشكل أيضا مشكلة استخدام المواد المشعة ومصادر الاشعاع في الاغراض السلمية مجالا آخر من

المجالات البالغة الحساسية • ولا شك أن الحذر والصبر والتساهل ستكون امورا مطلوبة بوصفها عناصر اضافية للمهارات الدبلوماسية العادية اللازمة للمفاوضات •

الرئيس : أشكر السفير يوسوهلانغ على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس • ونظرا لتأخر الوقت تفضل ممثل فنلندا الموقر بالموافقة على تأجيل بيانه الى الجلسة العامة التالية •

السيد ماكفيل (كندا) : أود حقا توجيه الشكر الى السيد ساران لقيامه بدراسة نصنا بهذه الدرجة من العناية ، فان ردا يتألف من ١٢ صفحة على مجرد النقاط التي اختلفنا بشأنها شيء لا بأس به • وعلى الرغم من اهتدائه الى بعض نقاط التقارب في الرأى ، كان بالطبع يتناول اختلافات الرأى التي مرت بها حكومتانا بشأن هذه المسائل من قبل • وأود مجرد اثارة نقطة واحدة مختصرة جدا ، ولن أحاول الرد بأى رد مفصل في الوقت الحالي • ومع ذلك ، لا أريد أن اترك في ذهن اللجنة أى فكرة تقول اننا ندافع عن استمرار سباق التسلح النووى أو اننا نبني مايسمى بدفاع من نوع حديث عنه • والسبب في انني اشير الى ذلك هو مجرد أن ممثل الهند بدأ عند هذه النقطة من نصه في الاستنتاج والتحدث عن أشياء لا تمثل سياستنا • وبالطبع من حقه أن يستنتج ، ولكن من الخطأ ان يترك لدى اللجنة اى انطباع بأن نقاط معينة من النقاط التي ناقشها بعد ذلك تمثل سياسة حكومتي • وسأدرس نصه بنفس العناية التي من الواضح أنه اولاها لدراسة نصنا ثم اعود الى المسألة ، اذا بدا ذلك مناسبا ، في وقت لاحق •

الرئيس : أشكر السفير ماكفيل على بيانه وأنا واثق من أننا جميعا نتطلع الى رده فيما بعد • واذا لم يكن هناك أى متكلمين آخرين ، ستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الخميس الموافق ٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨١ • وترفع هذه الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠